وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد ـــ المرحلة الثالثة

محاضرات في الاقتصاد الدولي

اعداد

أ.م. د يسرى سالم نايف الجنابي

1445هـ

2024م

المحتويات

ت	ترتيب المبحث	العناوين	الصفحة
		الكورس الأول	
1	الأول	الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية – التعريف والعناصر • عناصر الاقتصاد الدولي • العوامل المحددة للتجارة الدولية • أوجه الاختلاف بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية • أسباب وأسس التبادل الدولي	4
2	الثاني	مراحل تطور الاقتصاد الدولي • أهم المراحل • مراحل الرأسمالية	9
3	الثالث	النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومراحل تطوره • مكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد • خصائص وملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد	15
4	الرابع	العولمة • تعريف العولمة وتاريخها • سمات الشركات متعددة الجنسية • مظاهر العولمة • نتائج العولمة	25
5	الخامس	المنظمات الدولية • صندوق النقد الدولي • البنك الدولي	36

WPS Office

		• منظمة التجارة العالمية	

الكورس الثاني

6	السادس	النظريات المفسرة للتجارة الدولية • نظرية الميزة المطلقة • نظرية الميزة المقارنة • نظرية القيم الدولية • نظرية تكلفة الفرصة البديلة • نظرية كثافة عناصر الانتاج تناقض ليونتيف	
7	السابع	أسواق واسعار الصرف • مفهوم وعناصر سعر الصرف وأسواق الصرف • الاختلافات بين سوق الصرف الأجنبي والأسواق الأخرى • تحديد سعر الصرف من خلال العرض والطلب • سعر الصرف في النظم النقدية المختلفة	53
8	الثامن	هجرة العمالة الأجنبية وتأثيراتها الاقتصادية • أنواع الهجرة • الآثار الاقتصادية • العلاقة بين الهجرة والتجارة	63
9	التاسع	التكتلات الاقتصادية • التعريف	67

WPS Office

		• أهم التكتلات الاقتصادية الدولية • مراحل التكامل الاقتصادي • مقومات التكامل الاقتصادي العربي • معوقات التكامل الاقتصادي العربي	
10	العاشر	السياسة التجارية • أهم الأهداف • أنواع السياسات التجارية : حرية التجارة – الحماية التجارية • أدوات السياسة التجارية : الضريبة – الاغراق – الإعانات	70

WPS Office

المبحث الأول . الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية – التعريف والعناصر

- يهتم الاقتصاد الدولي بدراسة العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة على أساس تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) وطرق تسوية المدفوعات الدولية وتأثيراتها على إقتصاديات الدول المختلفة بما يحقق الاستخدام الكفوء للموارد الاقتصادية ، ويعد من أهم وأقدم فروع علم الاقتصاد .

* وبذا فإن أهم عناصر الاقتصاد الدولي هي :

1. تبادل السلع والخدمات : تعد التجارة الخارجية محرك النمو الاقتصادي في كل دول العالم ، فالدول تقوم بتصدير ما لديها من فائض وتستورد ما تحتاجه من دول العالم بعد توفير السيولة اللازمة من تصدير السلع الفائضة وبذا ما من دولة تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي بمفردها مهما كانت درجة تطورها الاقتصادي . وتعد السلع التالية من أهم السلع التي يتم تبادلها بين دول العالم عبر التجارة الدولية وفقاً لتصنيف الأمم المتحدة : المواد الخام (النفط والصوف والقطن والأخشاب والفحم والنحاس والمطاط والجلود والقصدير) ، والمواد الغذائية (القمح واللحوم

والسكر والزيوت النباتية والحيوانية والشاي والكاكاو والتبغ) والسلع المصنعة (المكائن ومعدات النقل والسيارات والأجهزة الكهربائية) .

2 . انتقال عوامل الإنتاج : بمعنى انتقال العمل ورأس المال ، حيث ينتقل رأس المال بين الدول على شكل قروض واستثمارات ومعونات فضلاً عن حركة التكنولوجيا والخبرات الإدارية والفنية على هيئة استثمارات مباشرة غالباً ، وكذا ينتقل العمل بين دول العالم المختلفة تبعاً للعرض والطلب والمحددات والقيود والأنظمة التي تضعها الدول على هذه الحركة .

وتتميز التجارة الدولية بعدم تكافؤها ، فالدول النامية تصدر سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع في غالبها مواد خام أولية زراعية ومعدنية تبيعها بأسعار زهيدة وتستورد السلع المصنعة باهظة الثمن .

3 . تسوية المدفوعات الدولية : يتضمن مفهوم تسوية المدفوعات المالية الدولية جميع القواعد والآليات المرتبطة **Regulation of international payments**

بتنظيم الأوضاع المالية والنقدية بين الأطراف الدولية بما يكفل تمويل حركة التجارة المتبادلة وتنقل رؤوس الأموال. حيث كما هو معروف، لا تعدّ النقود غاية في ذاتها سواء على الصعيد الوطني أم الدولي، بل هي مجرد وسيلة لأداء وظائف معينة تسهيلاً لتبادل السلع والخدمات والأصول المالية. كما أن الحكومات لا تعطي لعوامل الربح والخسارة الناشئة من التجارة الداخلية الاهتمام ذاته الذي تمنحه لتلك الناشئة من التجارة الخارجية، فالتجارة الداخلية لا تمثّل سوى تحويلات تجارية ومالية تتم داخل الدولة الواحدة، أي إعادة توزيع الثروة بين الفئات المختلفة للمواطنين من منتجين وموزعين ومستهلكين. أما التجارة الخارجية فينجم عنها فقدان جزء من الثروة القومية أو إضافة جديدة إلى هذه الثروة، مما يؤثر حتماً في مستوى المعيشة والدخل القومي والوضع الاقتصادي العام للدولة وفي مركزها المالي كدولة دائنة أو مدينة، وما ينجم عن ذلك من آثار قانونية مختلفة من خلال ميزان المدفوعات

الذي يوثق حقوق الدول والتزاماتها من مدفوعات وإيرادات خلال فترة زمنية معينة، غالباً ما تكون سنة واحدة. ويعكس هذا السجل حجم التعاملات الاقتصادية وقيمتها الصادرة والواردة، والمشاكل التي يعانيها الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية ومدى اندماجه في إطار التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي؛ إذ تستطيع الدولة عبر ميزان مدفوعاتها بيان جميع المبادلات المنشئة للحقوق والالتزامات التي أصبحت بموجبها الدولة ورعاياها المقيمون على أراضيها دائنين أو مدينين للخارج ، وكذلك تحديد صافي الفرق بين الديون المستحقة للخارج والمدفوعات المطلوبة للداخل ، وكذلك من خلال تبادل العملات الوطنية لكل دولة والتي تتمتّع بقوة إبراء داخل حدودها وتستخدم وسيلة لتسوية المدفوعات الناجمة عن عمليات التبادل التجاري والمالي داخل الدولة الواحدة، وتتحدّد بواسطتها قيم السلع والمنافع

والخدمات المتبادلة، لكنها لا تصلح غالباً لتسوية المدفوعات الدولية إلاّ بموافقة الطرف الآخر ،

وغالباً ما تتم تسوية المدفوعات المالية بواسطة سوق الصرف أو سوق الأوراق المالية الذي يشمل مجموعة البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة في مجال المضاربات المالية والنقدية (البورصة)، ويساعد على تحقيق هذه التسوية وسائل الاتصالات السريعة والمتطورة التي تلجأ أسواق الصرف والمدفوعات إلى استثمارها على نحو فعَّال ومثمر.

* . العوامل المحددة للتجارة الدولية :

1 . مستوى الدخل الحقيقي الإجمالي والفردي الذي يؤثر بشكل واسع وكبير على حجم الاستيراد الخارجي .

2 . التطور العلمي والتكنولوجي في مختلف القطاعات .

3 . حجم هيكل الدولة الاقتصادي ومدى قدرة مؤسساتها وهياكلها الاقتصادية على مواجهة متطلبات التنمية ومحرك النمو (التجارة الخارجية) واستيعابها لها .

- ويمكن توضيح أوجه الاختلاف بين التجارة الخارجية والداخلية بما يلي :

1. إمكانية انتقال عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) : وفقاً للنظرية الكلاسيكية فإن انتقال عوامل الإنتاج داخل البلد الواحد هي أيسر وأسهل من انتقالها بين دول العالم المختلفة وفقاً لعوائد الإنتاج التي تفترض النظرية ألكلاسيكية أنها ستكون بأقصى مستوى من العوائد مع تساويها في مختلف الأنشطة ولو بشكل نسبي بعد توزيعها بشكل أمثل على مستوى الوحدات الإنتاجية ، وهذا الأمر لا ينطبق على التجارة الخارجية بسبب القيود والمحددات والقوانين المختلفة غير المتماثلة بين دول العالم .

وقد وجهت لهذه النظرية انتقادات تتعلق بحركة رؤوس الأموال والعمل داخل حدود البلد ففي حالات كثيرة نرى أن حركة عوامل الإنتاج خارج البلد أسهل بكثير مما هي عليه داخل البلد نفسه وحصل ذلك حتى في فترة الاقتصاديين الكلاسيك نفسها حيث شهدت تحركات كبيرة لعوامل الإنتاج على المستوى الدولي عبر الاستثمارات المباشرة وهجرة اليد العاملة في القرن الثامن عشر وما تلاه من أحداث .

وبشكل عام فإننا مع الرأي بأن الحركة داخل البلد ستكون أسهل بكثير مما هي عليه خارج البلد في الظروف الاعتيادية بسبب وضع قيود كبيرة من قبل الدول أنفسها على حركة عوامل الإنتاج خارج حدود البلد مما قيد حركتها بشكل واضح .

WPS Office

. **2** إختلاف النظم والعملات النقدية:

يقوم كل بلد بتسوية معاملاته المالية والتجارية الداخلية بواسطة عملته النقدية الخاصة به ، وهذه سمة مهمة من سمات التجارة الداخلية ، بينما في التجارة الخارجية يتطلب استخدام عملات نقدية مختلفة لدول وتكتلات مختلفة .

وتعكس أسعار الصرف للعملات الدولية التغيرات المستمرة في المراكز الاقتصادية للدول في محيط التجارة الدولية أو الخارجية والظروف السياسية وينعكس ذلك في حالة المضاربات في البورصات العالمية ، وتتعرض أسعار الصرف لتقلبات حادة في الدول النامية ودول العالم الثالث بينما تتميز بتقلبات أقل حدة في دول العالم المتقدم مما يشكل قيداً على التجارة الدولية ويدفع بعض دول العالم الى وضع أنظمة نقدية مختلفة كتثبيت سعر الصرف عند سعر لايتفق مع قيمته الحقيقية أو وضع أنظمة حكومية متفاوتة في حدتها كالرقابة على الصرف الأجنبي وغيرها .

. **3**السياسات الحكومية (التنظيم الحكومي للتجارة الخارجية) :

يمكن التمييز بين التجارة الخارجية والداخلية من خلال قياس درجة حرية التجارة في السلع والخدمات وعوامل الإنتاج ، ففيما يتعلق بالتجارة الداخلية لاتوجد قيود تجارية أو كمركية على حركة السلع والخدمات بينما في التجارة الخارجية تتخذ الدول حزمة من الاجراءات والسياسات التي تحد من حركة السلع والخدمات كسياسة الحماية ومنها فرض ضريبة كمركية وتحديد حصص الاستيراد والتصدير فضلاً عن الرقابة على الصرف الأجنبي مع قيود ادارية وصحية وغيرها لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية .

وقد كانت بريطانيا أول الداعين لفرض حرية التجارة منذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر لكونها كانت تحتل موقعاً اقتصادياً مهماً وبقيت هذه الفلسفة حتى الحرب العالمية الأولى ، في حين بدأت دعوات تنادي بسياسة الحماية منذ عام 1871 م بعد ولادة الدولة الألمانية الى أن تخلت بريطانيا عن سياسة الحرية التجارية لغاية تنفسها من جديد بعد الحرب العالمية الثانية .

. **4**إنفصال الأسواق :

تؤدي القيود التي تضعها الدولة على التجارة الخارجية الى تضييق الأسواق وإنفصالها وتعزيز المحلية أكثر من الدولية ، وهناك أسباب أخرى لإنفصال الأسواق منها :

آ . صعوبة المواصلات والاتصالات والبحار والمحيطات وبعد المسافات والعوامل الطبيعية وكذلك الاتصالات ، وتطورها يؤدي الى تطور الأسواق ، وللعولمة دور مهم أيضآ في تطوير الأسواق وانفصالها .

ب . إختلاف اللغات ،

ج . إختلاف الأذواق والعادات والتقاليد والأديان والفلسفات الاجتماعية والتقدم العلمي .

. 5إختلاف السياسات الإقتصادية الوطنية :

وتكون لها آثار عميقة على التجارة الدولية حيث (توجب المحافظة على توازن المدفوعات الدولية دون رقابة أن يكون للدولة قدرة على تكييف إقتصاداتها مع الاقتصاد العالمي ، أي تتخذ سياسات مالية ونقدية تجعل أسعارها وتكاليفها متنافسة مع مثيلاتها في الدول الأخرى) ، وإن اتباع الدولة لسياسة داخلية ضارة بإستقلالها الخارجي فسوف تعاني الدول الأخرى جميعآ من نتائج هذه السياسات وقد يدفعها الى إتخاذ موقف مجابهة وإجراءات مقيدة مضادة لحماية مصالحها .

. 6إختلاف الحياة الوطنية الاقتصادية :

هناك طلب متزايد على الاعتماد الذاتي والاعتداد بالنفس خاصة بعد ظهور النزعة القومية وتشكل الدولة القومية ، بحيث أصبحت استراتيجية التنمية القومية والوطنية من الأهداف السامية التي يسعى اليها كل بلد ، كما أن الأزمات والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول المختلفة خاصة الدول المتقدمة جعلت بالضرورة من هذه الدول أن تضع مصلحتها القومية فوق كل إعتبار ، لذلك أصبح موضوع الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية مدخلآ مهمآ لدراسة ومعرفة الكيفية التي تقوم بموجبها الدولة في عمل التسوية اللازمة في مركزها العالمي مع نمو الاقتصاديات الوطنية والقومية .

أسس وأسباب التبادل الدولي :

تتطلب دراسة أسباب التبادل الدولي دراسة أسباب توطين الصناعات أو مختلف العوامل التي تؤدي الى تخصص دولة معينة في إنتاج سلعة أو أكثر .

أسباب التخصص الدولي :

1 . عوامل البيئة الطبيعية مع تقدير رب العالمين عز وجل ، تختلف الدول فيما بينها في البيئة الطبيعية كالمناخ والتربة كما تختلف فيما وهبه الله عز و جل من ثروات طبيعية كالأراضي الزراعية و المعادن ، ولكن برغم أهمية المناخ كعامل من عوامل

التخصص الدولي الا ان هذا العامل اصبح يفقد أهميته تدريجيا بسبب التقدم العلمي ، اذ اصبح في الوقت الحاضر من الممكن اجراء تغييرات اصطناعية في الظروف المناخية والجوية تتلائم مع ظروف الإنتاج المناسبة كالبيوت الزجاجية التي تدخل في انتاج بعض المحاصيل الزراعية.

2- العوامل المكتسبة : تتمثل العوامل المكتسبة فيما يتوفر للدول من عمال مدربين و رؤوس أموال إنتاجية ، فهناك دول تتمتع برصيد كبير من رؤوس الاموال الانتاجية كالالات والمستلزمات الانتاج فضال عن ارتفاع دخلها القومي يساعدها كثيرا في تنمية هذا الرصيد من رأس المال ، يقابل ذلك ما تعانيه بعض الدول من قصور شديد فيما يتوفر لها من السلع إنتاجية وما تجده من صعوبات في تنمية رؤوس أموالها الإنتاجية بسبب انخفاض مستوى الدخل القومي فيها ، ومدى توفر العمالة ورؤوس الأموال ، ولما كانت مقدرة العمال على التنقل داخل البلد أسهل من تنقلها خارج البلد فإن هذا العامل أشد مفعولاً من العوامل الأخرى في تشكيل إتجاهات التخصص الدولي عما هي عليه في إتجاهات التخصص الاقليمي ، وكذلك توفر رؤوس الأموال من آلات ومعدات وأدوات يساهم في تعزيز فرص التخصص الدولي لدولة عما هي عليه في الدولة الأخرى مع إرتفاع مستوى الدخل القومي,

كذلك يمكن الاشارة الى أن كثافة السكان لها دور في التخصص ، فإذا كان لدولة سكان قليلون فيمكن لها أن تتخصص في الصناعات أو القطاعات التي لاتتطلب عدداً كبيراً من السكان وبالعكس ، وهكذا

- ان العوامل المكتسبة لها تأثير كبير في عملية التخصص وكما يلي:

آ . التخصص في انتاج السلع التي يتطلب انتاجها رؤوس أموال وفيرة (مثل صناعة الطائرات والسيارات و الصناعات الكيمياوية)

ب . التخصص في انتاج السلع التي يتطلب انتاجها مهارة عالية (صناعات الساعات وبقية المنتجات االلكترونية) .

WPS Office

المبحث الثاني : مراحل تطور الاقتصاد الدولي

تتضمن العلاقات الاقتصادية الدولية كل المعاملات الاقتصادية العابرة للحدود ، وهي وسيلة لزيادة الرفاهية الاقتصادية **WELFARE ECONOMICS** ، وبتوسع النظرة الى الدولة أصبحت الدولة تمثل مجموعة من المؤسسات أو مراكز القرارات أو مجموعة من الأفراد المقيمين من الأحياء والأموات والذين سيولدون ممن تجمعهم المصالح والتضحيات والآمال المشتركة .

التجاريون من أنصار إخضاع التجارة الدولية للقيود

والتقليديون دافعوا عن حرية التجارة

والفكر الحديث يسمح بالتدخل في العلاقات الاقتصادية الدولية لتحقيق أهدافاً عامة

أهم المراحل :

آ . عهد الاقتصاد القديم :

1 . اقتصاد مغلق
2 . المقايضة
3 . قلة المبادلات وبساطتها

ب . عهد الاقطاع :

1 . بين نهاية القرون الوسطى والرأسمالية
2 . تبعاً لحاجات انفاق الاقطاعيين
3 . ضيق المبادلات وميزانيات ضئيلة لأسباب منها :
آ . صعوبة اتصال المقاطعات بينها
ب . كثرة القيود على الصادرات والوارد
ج . صعوبة تسوية الديون

ج . الرأسمالية

1 . سعة التبادل وارتباط البلدان ببعضها بعلاقات تجارية
2 . زيادة الممولين وارتفاع شأن التجارة على حساب الزراعة
3 . حركات النهضة والتنافس والاحتكاك
4 اكتشاف طرق بحرية تربط بين القارات
5 . النقل البحري

WPS Office

6 . ظهور الأسواق ومنظمات الائتمان والصيرفة والمصارف بدأ بمصرف برشلونة بداية 1500

المراحل التي مرت بها الرأسمالية :

1 . مرحلة الرأسمالية التجارية (المذهب التجاري) :

ظهرت هذه المرحلة في بداية النهوض الثقافي والعلمي بين 1500 – 1600 ميلادية في أوربا وأمريكا قبل توحد الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان أهم أهداف المنظرين لهذه المرحلة تحقيق الوحدة القومية والوطنية وبناء القوة العسكرية والحصول على الثراء ، وبدأت الدولة خلال هذه المرحلة تتشكل قومياً وسياسياً وتنشأ الدول بهيكلها السياسي والاقتصادي الحديث ، وبدأت تسعى الى توسع و نمو التجارة داخل أوربا .
وكان من أهم أفكار هذه المرحلة :

آ . يجب أن تتميز الدولة بالقوة العسكرية و السياسية .

ب . زيادة ثروة الأمة و الاستحواذ على أكبر كمية من الذهب و الفضة و المعادن النفيسة .

ج . تعد الثروة الكلية الاجمالية للأمة ثابتة لأن زيادتها تعتبر خسارة للدولة أو الأمة الأخرى .

د . اهتمت المدرسة التجارية في هذه المرحلة بزيادة الأسعار ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة ثروة الأمة .

ه . نالت التجارة الخارجية أهمية كبيرة لأنها أساس الثراء من المعادن النفيسة ، حيث يستحصل الذهب والفضة من الصادرات ، في حين تخرج المعادن النفيسة بفعل الاستيرادات التي تحتاج الى عملة صعبة لتغطيتها وبالتالي الى بيع المعادن النفيسة وخروجها من البلد .

و . دعت المدرسة التجارية الى تدخل الدولة بقوة بالنشاطات الاقتصادية من خلال إيجاد أسواق لتصريف المنتجات وعقد اتفاقيات وصفقات وعدم تشجيع الاستيرادات الخاصة باستثناء استيراد المواد الأولية الخاصة بإنتاج السلع الصناعية .

ولقد تميز ذلك المذهب بعدة صفات حديثه منها انه كان مذهبا قوميا يرى دعم قوة الدولة من الأمور المهمة جداً كما انه من جهة أخرى يفضل تنظيم وتخطيط النشاط الاقتصادي وسيلة كفؤءة لتحقيق أهداف الأمة، واستناداً الى هذا المذهب فان الطريق الأكثر أهمية في الوصول اية دولة الى النمو وحالةُ من الغنى هو الحصول على المعادن الثمينة وخاصة الذهب والفضة .

كما إن المذهب التجاري يرى أن التصدير والصادرات شيئاً مفضلاً طالما ان الدولة تستطيع ان تحصل على على السلع والذهب ولكن التجاريين ينظرون إلى الاستيراد بأنها شيئاً سلبياً ، لان تلك الاستيراد تجرد الدولة من المعادن الثمينة التي تحسبها مدرسة التجاريين المصدر الحقيقي للثروة . وفقاً لمدرسة التجاريين فأن مسالة تنظيم التجارة يجب ان تتم من خلال السيطرة والتقييد على التجارة .

وكذلك اهتم التجاريون بالقوة العسكرية للدولة لأنهم اعتمدوا في بعض الأحيان ومن اجل الحصول على المعادن النفيسة وإيجاد الأسواق لتصريف المنتجات على الاستعمار والتدخل في شؤون الدولة الأخرى. وقد نادى التجاريون أيضا بأن تتخذ الدولة من الوسائل ما يجعل ميزانها التجاري مع الخارج من مصلحتها بان توجد فائض ايجابي فتحصل على قيمة هذا الفائض بالذهب والفضة من الخارج .

WPS Office

2 . مرحلة الرأسمالية الصناعية :

اقترنت هذه المرحلة بقيام الثورة الصناعية منتصف القرن الثامن عشر من خلال حركة واسعة من الاختراعات والاكتشافات وتطور الفن الإنتاجي ، وحلت الآلة والتطور التكنولوجي وزيادة الإنتاج الواسع محل العمل اليدوي

تعد هذه المرحلة امتداداً للمرحلة التجارية فان الاقتصاد ذات تطور مستمر فمثلاً من اقتصادي او إقطاعي الى رأسمالية تجارية ولم تقف الرأسمالية عند هذا الحد بل تطورت حتى وصلت في القرن الثامن العشر الى الرأسمالية الصناعية ، واهم حدث ارتبط بهذا التطور واقترنت به هذه المرحلة هو قيام الثورة الصناعية وفي تلك الحركة الضخمة من الاختراعات التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر والتي عملت على تغيير الفن الإنتاجي بإحلال الآلات محل الأدوات التقليدية المستخدمة في الإنتاج ، ولذلك حلت الالة محل العمل اليدوي ، ثم ظهرت بعد ذلك المخترعات في نطاق القوة المحركة فبعد أن كان الإنسان يعتمد على قوة الريح في ادارة الأجهزة وكذلك الاعتماد على قوة الماء اخترع جهاز توليد القوة بالبخار واستخدم في تشغيل الآلات وقد ترتب على هذه الاختراعات زيادة القوة الإنتاجية للمصانع الموجودة زيادة كبيرة جداً بحيث

أصبح تنتج كميات كبيرة من السلع وقد أخذت هذه المخترعات تغزوا جميع فروع الانتاج وقد ترتب على انتشار استخدام هذه الآلات عدة نتائج يمكن حصرها بما يأتي :-

1. ان هذه المصانع والمنشات الجديدة أصبحت مركزاً مغرياً للاستثمارات وأصبحت أداة لجذب رؤوس الأموال اليها ومن هنا أطلق على هذه المرحلة في الفكر الاقتصادي وحتى الآن بإسم الرأسمالية الصناعية .
2. ان القدرة الإنتاجية او الجهاز الإنتاجي ضمن هذا النظام وفي هذه المرحلة أصبح ذات طاقة إنتاجية ضخمة تزيد عن الحاجات الداخلية للسلع مكونة فائض في الإنتاج .
3. تغيرت طبيعة النظام الاقتصادي ففي مرحلة الرأسمالية التجارية كانت التجارة مركز النشاط الاقتصادي وكانت الصناعة في خدمة التجارة ، أما بعد ظهور الرأسمالية الصناعية أصبحت التجارة في خدمة الصناعة ، من خلال إنتاج كمية كبيرة تؤجب إيجاد أسواق لتصريفها ، فأصبح رجل الصناعة او الحرفي ذات مكانه رئيسية بعد أن كانت هذه الأهمية للتاجر.
4. أخذت تظهر بوضوح مشكلة البطالة بسبب استخدام الآلات التي قللت من الاعتماد على العنصر البشري في الإنتاج ولكن العمال المسرحين لم يلبثوا إلا أن وجدوا عملاً في أنشطة إنتاجية جديدة الاختراع.

ونظراً لما يحققه الفن الإنتاجي من انخفاض في التكاليف لذلك ساد الشعور بان النظام الجديد فيه من القوة والحيوية ما تمكنه بأن يطور نفسه بمزاياه الذاتية من دون أي ضرورة في تدخل الدولة لحمايتها كما كان الأمر في ظل الرأسمالية التجارية.

3 : الرأسمالية المالية

ان الرأسمالية تبدوا وحتى بداية هذا القرن هي أكثر قدرة على البقاء مما كانت في القرن الماضي لأنها في تغير مستمر وتحول لا ينقطع . ولقد استطاعت الرأسمالية ان تمدد قواها وذلك بفضل الثروة العلمية والتكنولوجيا الراهنه وان تتكيف مع الأوضاع الجديدة في العالم . وهي أوضاع شهدت تقلص قاعدتها الإنتاجية وخرقها من الخامات الطبيعية الرخيصة التي اعتمدت عليها في الماضي ، وأصبحت معامل البحث الطبيعية والتطوير هي المستودع السحري الذي لا ينفذ للخامات والمنتجات على حد سواء . وعليه فان الرأسمالية الآن تتميز بالاستجابة والحيوية

لمقتضيات العصر اذا استطاعت ان تجدد قواها الإنتاجية حتى لا تفلت من سيطرتها كما استطاعت ان تعيد أكثر من مستعمراتها القديمة لتظل على الرغم من استغلالها أطرافا لمراكز الرأسمالية الرئيسية .

فقد قامت الرأسمالية ما بعد الصناعة اذ أصبح العلم نفسه قوة إنتاجية خلافه فتتفتح مجالات جديدة غير معروفة من قبل للإنتاج وكذلك توسيع السوق وزيادة الاستهلاك وفي الوقت نفسه تتغير الطبقة العاملة وتتغير علاقة الإنسان بالآلة .

وفي ظل الرأسمالية المعاصرة صعدت الرأسمالية المالية الدولية الى القيمة المطلقة وتعددت أدواتها واليات حركتها. وتمثلت هذه الأدوات بالمصارف الدولية والشركات متعددة الجنسية ليصبح هي القوى المحركة للتركيز الصناعي والمالي ، وأعادت تشكيل الاقتصاد على المسوقين المحلي والدولي لتجعل منه اقتصاداً رمزياً. ومع هذا مازالت الدولة هي الملجأ الأخير للرأسمالية المعاصرة على الرغم من كل ما عبرت عنه هذه المرحلة من الحد في تدخل الدولة على النمط الذي حبذه (كينز) فيما مضى وان قدرتها على التكيف مع مقتضيات العصر تجعل من تدخل الدولة دوراً أساسيا في ضبط حركتها والحكم في العديد من آلياتها .

WPS Office

ومن الخصائص الأساسية للرأسمالية :-

1. تشكيل نمط جديد لتقسيم العمل الدولي بحيث يعاد نشر الصناعة على المستوى العالمي وكذلك توزيع الخامات والجديد في هذا ان الرأسمالية المالية تعمل على إعادة نشر الزراعة عالمياً.
2. على الرغم من تعاظم قدرة الرأسمالية على البقاء والتكيف الا أن الأزمات ما زالت تطارد الرأسمالية فلم تعد الرأسمالية تواجه الأزمة الدورية فقط وإنما أزمات هيكلية أي ما يسمى بالأزمات المركبة في الدورية والهيكلية .
3. لا تستطيع الرأسمالية ما بعد الصناعة ان تلغي قوانينها الداخلية على الرغم من كل قدرتها التي اكتسبها حيث تظل الرأسمالية هي الرأسمالية ويظل القانون الأساس الذي يحكمها هو التطور غير المتكافئ في الداخل والخارج .
4. نرى ان النظام الرأسمالي مازال ينقسم الى قطاعي متفاوتين في النمو ومازال النمو يتجه نحو القطاع المتقدم على حساب القطاع المتخلف.

5. ان اخطر جوانب الرأسمالية هو التعامل غير المتكافئ مع البلدان النامية على الرغم من تصفية الاستعمار القديم مازالت تربط المراكز بالأطراف وذلك من خلال نقل أعباء الأزمات الدورية والهيكلية الى تلك البلدان .

د . عهد التنافس والاستعمار:

1 . المقامرة والفتوحات والاستيلاء والاستعمار بين انكلترا والبرتغال واسبانيا وفرنسا ثم تبعتها بقية اوربا
2 . النزاعات والحروب الطاحنة ضيقت التجارة الى حد ما ثم عادت لتزدهر
3 . ظهور المعسكرين الشرقي والغربي
4 . التنافس بين الأسواق والاستزادة عن طريق الغزو والاستعمار والمقامرة بدافع المكاسب والأرباح والثروة
5 . تحسن طرق المواصلات والتبادل ووسائل الدفع والائتمان والصكوك
6 . أهم الخصائص :
   1 . زيادة رؤوس الأموال واستثمارها واتساع نطاق التبادل
   2 . زيادة المنتوجات وتنوع السلع ضمن دورات انتاجية
   3 . التخصص الدولي وتقسيم العمل
   4 . توحيد الأسواق وتركزها .

هاء : النظام الاقتصادي العالمي الجديد

WPS Office

المبحث الثالث . النظام الاقتصادي العالمي الجديد :

يقصد بالنظام الاقتصاد العالمي الجديد: مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة ، وخاصة إذا ما علمنا أن هذا المفهوم ينطوي على أن النظام الاقتصادي العالمي الذي تشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان عبارة عن ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم وبالنسبة على نحو معين، هذا الترتيب يتضمن نتائج معينة بالنسبة للعلاقات بين الأجزاء المكونة للاقتصاد العالمي وبالنسبة للتطور داخل كل هذه الأجزاء .

ومن ناحية أخرى يجب التفرقة بين الاقتصاد الدولي والنظام الدولي والنظام الاقتصاد العالمي .

فالاقتصاد الدولي : يشير إلى ظهور العلاقات الاقتصادية بين الدول كظاهرة اقتصادية هامة لأول مرة في التاريخ في القرن السادس عشر خلال مرحلة الرأسمالية التجارية وهي الفترة التي ازدهرت فيها التجارة بين الدول، ومع الثورة الصناعية والانتقال إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر واكتشاف النقود ظهرت فكرة التخصص وتقسيم العمل الدولي وتزايدت العلاقات الاقتصادية بين الدول وظهرت الحاجة في القرن العشرين إلى تنظيم العلاقات الدولية فظهر ما يعرف بالنظام الدولي.

- والنظام الدولي : يعني انتظام وتفاعل دول العالم في نظام شامل ووفقاً لنمط معين لتقسيم العمل الدولي والخضوع لبعض التنظيمات والمنظمات الدولية، ويرجع ذلك إلى نهاية الحرب العالمية الثانية ويؤرخ المؤرخون له منذ إنشاء الأمم المتحدة.

WPS Office

- أما النظام الاقتصادي العالمي : فهو الذي بدأت ملامحه تتبلور منذ الثمانينات وتتحدد بوضوح مكوناته مع بداية التسعينات التي شملت بجانب الدول، المؤسسات الدولية أو العالمية والشركات المتعددة الجنسيات العالمية النشاط، والتكتلات الاقتصادية العالمية التأثير وغيرها من الفاعلين أو المؤثرين في العالم.

وبالتالي فإن اصطلاح عالمي يكون أكثر اتساقاً وانسجاماً عما يحدث في المرحلة الحالية من تطور هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد على مستوى العالم، حيث يشير اصطلاح عالمي إلى الصفة الرئيسية التي تشكل النظام في الوقت الحاضر وهي صفة العولمة، حيث تزايدت فيه درجة الاعتماد المتبادل بفعل الثورة التكنولوجية والاتصالات التي حولته إلى قرية عالمية لتختفي فيه الحدود السياسية للدول القومية وتحولت فيه الصناعة إلى محرك للنمو في كافة الدول، من حيث توجهها نحو السوق العالمية أو من حيث صنع سياساتها الإنتاجية من منظور عالمي في ظل مواصفات الجودة العالمية، كما تزايدت فيه أهمية الشركات المتعددة الجنسية على مستوى العالم.

ومن ناحية أخرى تتراجع القضايا الخاصة بالصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب لتحل محلها المشكلات والقضايا الاقتصادية لتكون في المرتبة الأولى من اهتمامات العالم مثل قضايا البطالة والتضخم والخصخصة والاستثمار والتصدير وتحرير التجارة العالمية وأسواق المال.

ثانياً: مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد

أ- المرحلة الأولى الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى 1973:

حيث شهدت تلك المرحلة بداية تكون النظام الاقتصادي العالمي بأقطابه ومكوناته وآلياته.

- فمن ناحية القطبية: انقسم الاقتصاد العالمي إلى قطبية ثنائية من ناحية الأنظمة الاقتصادية حيث أصبح هناك النظام الرأسمالي بأتباعه والنظام الاشتراكي بأتباعه، والعالم المتقدم والعالم النامي وعالم الأغنياء والفقراء مع اتساع الهوة الاقتصادية بين الاثنين عبر الزمن.

- ومن ناحية المكونات فقد ظهر الاتجاه واضحاً إلى قيام نظام اقتصادي عالمي جديد يتكون من ثلاثة مكونات: الأول هو النظام النقدي الدولي ممثلاً بصندوق النقد الدولي والذي أنشئ عام 1944 وبدأ مزاولة نشاطه عام 1947. والثاني هو النظام المالي الدولي ممثلاً بالبنك الدولي والذي أنشئ في عام 1944، وبدأ أعماله منتصف عام 1946، أما

الثالث فهو النظام التجاري الدولي الذي لم يكتمل في تلك المرحلة واقتصر فقط على إنشاء سكرتارية الغات عام 1947، ولم يكتمل هذا النظام إلا في منتصف التسعينات بانتهاء جولة أورغواي وإتمام توقيع مراكش عام 1944 وإنشاء منظمة التجارة العالمية في بداية عام 1995.

- وقد لوحظ على ترتيب الأوضاع الاقتصادية التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية أن الدول الرأسمالية المتقدمة تسيطر على الدول النامية وتعمل على استغلال ثرواتها، وتجلت العلاقات بينهما في حصول الأولى على المواد الأولية التي تنتجها الثانية، بأسعار أو أثمان غير عادلة وبالتالي فإن معدل التبادل الدولي في صالح الأولى دائماً، وكانت سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة على عمليات الإنتاج والنقل والتوزيع لكثير من المواد الأولية في ذلك الوقت يجعل تلك الدول تستحوذ على الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادي الذي يتولد من الدول النامية.

وقد تكونت على كل تلك الترتيبات الاقتصادية عدد من النتائج من أهمها: تفاقم أزمة التنمية في دول العالم الثالث، وتزايد حدة التفاوت بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية.

ب- المرحلة الثانية الممتدة من 1974 إلى 1990:

لعل نتائج المرحلة الأولى الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى 1973 قد أبرزت الحاجة الشديدة إلى نظام اقتصادية دولي جديد وخاصة تلك النتائج المتعلقة بمدى الظلم الواقع على الدول النامية والتفاوت الذي كانت تتسع هوته بين الدول الرأسمالية والدول النامية، وأدركت عناصر مستنيرة في الغرب أن الرخاء لا يمكن أن يستمر وأن السلام الدولي لا يمكن أن يستتب إذا لم تؤخذ تطلعات شعوب العالم الثالث في الاعتبار.

وهكذا تتبلور شيئاً فشيئاً الإحساس بأن تعديل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة تعديلاً جوهرياً يقتضي تعديلات جذرية في استراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية بل والاجتماعية داخل الدول المعنية، وأدى هذا إلى إحساس الدول النامية بضرورة إجراء إعادة نظرة شاملة في النظام الاقتصادي الدولي، وبالفعل تصدرت الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد مقررات مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز الذي انعقد في الجزائر العاصمة في عام 1973 وقد أسفرت المناقشات عن إقرار وثيقين مهمتين هما:

- إعلام بشأن نظام اقتصادي دولي جديد بالقرار رقم 3201.

- برنامج عمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد بالقرار رقم 3202.

ثم جاء إعلان ليما وخطة العمل للتنمية الصناعية الذي انعقد في ليما في عام 1975، وقد أوصى الإعلان بضرورة رفع نصيب الدول النامية في الإنتاج الصناعي عام 2000 إلى 25% من الإنتاج الصناعي العالمي بدلاً من 7% عام 1974.

ولعل من الملاحظ أنه إذا كانت تلك المرحلة قد شهدت بداية قوية نحو تكوين اقتصاد دولي جديد يكون أكثر عدالة ويحقق السلام الدولي، فإن نهاية هذه المرحلة أبرزت نتائج معينة ومتغيرات جديدة وقوى دافعة أخرى يبدو أنها تعلن من جديد عن تشكل نظام اقتصادي عالمي جيد قد يختلف عما نودي به في بداية هذه المرحلة، حيث أسفرت نتائج المرحلة 1974-1990 عن تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية عام 1982 وتزايد قوة تأثير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتفاقهما على ضرورة تنفيذ برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي في الكثير من الدول النامية من خلال مبدأ المشروطية الدولي المتبادلة بين المنظمتين، بمعنى أن الحصول على تمويل من أحدهما يرتبط بموافقة المنظمة الأخرى، وتعد هذه التطورات والتغيرات قوى دافعة نحو دخول الاقتصاد العالمي مرحلة جديد يتم فيها البحث وبعمق عن نظام اقتصادي عالمي جديد بآليات جديدة.

ج- المرحلة الثالثة الممتدة من 1991 إلى القرن الواحد والعشرين:

وهي تبدأ منذ إعلان الرئيس بوش في خطابه أمام الكونغرس الأمريكي في آذار 1991، أن حرب الخليج كانت المحك الأول لقيام نظام عالمي جديد، ولعل الجديد في هذه المرحلة أنه في بداية المرحلة 1974- 1990 كانت الدعوة إلى تعميق البحث عن قيام نظام اقتصادي عالمي جديد، ولعل الجديد في هذه المرحلة أنه في هذه المرحلة أصبحت الولايات المتحدة هي التي تسعى لإرساء نظام اقتصادي عالمي جديد بعد أن كانت الدول النامية هي التي تطالب بذلك، ويمكن تحديد معالم وآليات هذا النظام الذي ما زال في طور التشكل في الأمور التالية:

- أن هناك إعادة هيكلة للنظام الاقتصادي العالمي على أساس تكنولوجي بهدف تعظيم العوائد وإعادة توطين الأنشطة الصناعية والتكنولوجية، فقد بدأ يظهر هيكل النظام العالمي من منظور تكنولوجي، تأتي في مقدمته مجموعة من الدول الصناعية المركزية.
- انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وما له من دلالة اقتصادية في وجود قطبية اقتصادية واحدة.

WPS Office

- الاتجاه إلى غلبة أيدلوجية اقتصادية وسياسية جديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة بانتصار المعسكر الرأسمالي وبالتالي انتصار اقتصاد السوق وآليات السوق والليبرالية السياسية .

- التحول نحو الخصخصة والتخلي تدريجياً عن اقتصاد الأوامر والتخطيط المركزي والقطاع العام إلى اقتصاد السوق والقطاع الخاص والتخطيط التأثيري.

- الاتجاه إلى عولمة الاقتصاد على نطاق كل أطراف الاقتصاد الدولي حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف بفعل ثورة التكنولوجيا والاتصالات.

- إنشاء منظمة التجارة العالمية في بداية عام 1995 وبذلك يكتمل الضلع الثالث المكون لمثلث النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ليقوم على إدارة النظام الاقتصاد العالمي ثلاث منظمات عالمية: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

د- المرحلة الرابعة الممتدة من فشل مؤتمر سياتل وحتى أحدث الحادي عشر من أيلول وما بعدها:

ظهرت في تلك المرحلة مجموعة جديدة من القوى والاتجاهات الدافعة التي تشكل هي وغيرها عملية الانتقال للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في مرحلته المستقبلية، ويلاحظ أن الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد تأتي هذه المرة من كل من الدول النامية والدول المتقدمة عدا الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ظهرت هذه الدعوة من خلال مجموعة من التغيرات الجذرية التي تعتبر بحد ذاتها قوى دافعة بدأت تعلن عن بداية قيام نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر وضوحاً وأكثر عدالة، وهذه المتغيرات هي:

1- فشل مؤتمر سياتل الخاص بمنظمة التجارة العالمية والذي عقد بنهاية عام 1999،ومؤتمر سياتل هو المؤتمر الوزاري الثالث منذ نشأة منظمة التجارة العالمية، وقد فشل مؤتمر سياتل لعدة أسباب منها تصاعد الخلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على موضوع الدعم المقدم للمنتجات الزراعية ، حيث كانت الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من التحرير في القطاع الزراعي، بينما رفض الاتحاد الأوروبي تحمل التزامات جديدة تتطلب تغيير السياسة الزراعية لأعضائه، كما تصاعد الخلاف بين الولايات المتحدة واليابان، حيث طالبت الأخيرة بضرورة مراجعة القوانين الأمريكية لمكافحة الإغراق حيث ترى اليابان أن هناك مبالغة في هذه القوانين، ناهيك عن معارضة الدول النامية أيضاً لهذه القوانين المتعلقة بقضايا الإغراق، كما تصاعد الخلف بين الدول النامية والولايات المتحدة الأمريكية حول قضايا صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة

ونفتح الأسواق فيما يتعلق بتلك السلع، حيث رفضت الدول النامية هذا المطلب الأمريكي بشكل قاطع وتمسكت بعدم الربط بين تحرير التجارة وحقوق العالمة.

- تصاعد المظاهرات المناهضة للعولمة، تلك المظاهرات التي نادت بأن تكون العمالة التي تعتبر الناتج الرئيسي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد أكثر وضوحاً وأكثر عدالة، والأهم أن المظاهرات المناهضة للعولمة انطلقت من سياتل، المدينة التي تصدر على ما يربو على 42 مليار دولار والتي تقع في قلب الولايات المتحدة ، لتشير إلى أن العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد أصبحا بالنسبة للمجتمع المجني في أمريكا وفي الدول المتقدمة رمزاً بعدم العدالة في توزيع الدخل وسبباً للبطالة والتعدي على حقوق الإنسان.

- انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، ولاشك ان انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية احتاج إلى مفاوضات شاقة وصعبة وهو يحمل دلالات كبير فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث يشير إلى أن هناك فاعلاً رئيسياً جديداً يأخذ مكانه بقوة في الاقتصاد العالمي حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي الصينية حوالي أكثر من 2 تريليون دولار عام 2000ليتبوأ المرتبة السابعة عالمياً، كما أن الاقتصاد الصيني ما يزال يحقق أسرع معدل نمو اقتصادي في العالم كله.

- أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 والتي أثرت سلبياً بقوة على الاقتصاد العالمي بسبب موجة المخاوف التي سادت العالم في أعقاب تلك الأحداث وتداعياتها وتأثيرها السلبي على حركة الاستثمارات والسياحة، وقد أشارت التقديرات الدولية إلى أن معدل نمو الاقتصاد الأمريكي لم 1% في عام 2001 وبلغ نحو 0.7% في عام 2002 وهو يمثل أسوأ أداء منذ الركود الأخير في عام 1991.

WPS Office

مكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

- النظام النقدي الدولي:

وهو ذلك النظام الذي يحكم ويضبط قواعد السلوك في كل ما يتعلق بأسعار الصرف وموازنين المدفوعات ومصادر تمويل العجز ونوعية السياسيات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لعلاج مثل هذا العجز عند وقوعه، وبالتالي فإن هذا النظام يفترض أنه يكفل تحقيق الاستقرار النقدي العالمي في النظام الاقتصادي العالمي الجيد، ويعتبر صندوق النقد الدولي هو الحارس والقائم على إدارة النظام النقدي.

- النظام المالي الدولي:

وهو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بالتحركات أو الانتقالات الدولية لرؤوس الأموال سواء في صورة مساعدات أجنبية أو قروض خارجية سواء كانت رسمية أو تجارية أو في صورة استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة، ويقوم البنك الدول بمفهومه الشامل بدور قيادي في إدارة النظام المالي الدولي.

- النظام التجاري الدولي:

وهو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بتصدير واستيراد السلع، وتحديد ما يجوز وما لا يجوز من الإجراءات الحمائية أو إعانات التصدير بل والعمل من خلال هذا النظام على تحرير التجارة العالمية لزيادة التبادل الدولي، وقد قامت سكرتارية الغات بالمحافظة على استمرارية هذا المكون من مكونات النظام الاقتصادي العالمي، إلى أن قامت منظمة التجارة العالمية على أثر جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتتولى إدارة النظام التجاري الدولي اعتباراً من بداية عام 1995.

رابعاً: خصائص وملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

- النظام الاقتصادي العالمي الجديد يتسم بالديناميكية والقطبية الأحادية:

تأكدت الخاصية الديناميكية للنظام الاقتصادي العالمي الحديد يوماً بعد يوم بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائم وبدليل أيضاً وجود أكثر من سيناريو لما سيكون عليه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين، فالبعض يطرح سيناريو القطب الواحد، والبعض الآخر يطرح سيناريو الشكل الهرمي والبعض الثالث يطرح سيناريو الكتل المتوازنة.

يأخذ النظام الاقتصادي العالمي الجديد الشكل الهرمي فيما يتعلق بترتيب مراكز القوى الاقتصادية الثلاثة، ويسمح هذا الوضع بأن تتوحد هذه القوى فيما بينها بحيث تغلب على علاقاتها عوامل التجانس مع قبول مبدأ الصراع فيما بينها وخاصة من الناحية التجارية والاقتصادية واقتسام أسواق العالم الثالث، ولكنها تترتب الديناميكية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد فقد يشهد النصف الثاني من القرن الحادي تبدلاً في الأدوار على القمة الهرمية للنظام الاقتصادي العالمي ، إذ من المحتمل أن تنفرد أوروبا أو الاتحاد الأوروبي بالقمة إذا نجحت المساعي الأوروبية في استيعاب بقية أوروبا في الاتحاد إلى جانب ما يحتفظ به الاتحاد من عناصر القوة حالياً ترشحه لاعتلاء القمة الاقتصادية العالمية في القرن الواحد والعشرين ثم يليه اليابان ثم الولايات المتحدة.؟

- الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا وتعميق العولمة الاقتصادية:

تمثل الثورة الصناعية الثالثة والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا كثيفة المعرفة الأساس المادي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في المرحلة الحالية أو المعاصرة، وقد ترتب على هذه الثورة العديد من النتائج لعل من أهمها :

1- ثورة في الإنتاج تمثلت في اختلال المعرفة والمعلومات الأهمية النسبية الأولى في عملية الإنتاج، كما انعكست في ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، حيث ظهر تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة.

2 - ثورة في التسويق نتيجة لعجز الأسواق المحلية عن استيعاب إنتاج المشروعات العملاقة ونتيجة للثورة في عالم الاتصال والمواصلات.

3- النمو الكبير والمتعاظم في التجارة الدولية والتدفقات المالية الناتجة عن الثورة التكنولوجية من ناحية وتحرير التجارة الدولي من ناحية أخرى.
4- تزايد الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل وشاركت في ذلك أيضاً الثورة التكنولوجية والنمو المتزيد للتجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال عبر الدول.
5- تعاظم دور الشركات متعدية الجنسيات:
هناك العديد من المؤشرات الدالة على تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والعالمية النشاط أيضاً في تشكيل وتكوين الاقتصاد العالمي الجديد، لعل من أهمها:
- يشير التقرير الذي نشرته مجلة فورشن في عام 1995 عن أكبر 500 شركة متعدية الجنسيات في العالم أن إجمالي إيراداتها يصل إلى حوالي 44% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتستحوذ الشركات المتعدية الجنسيات في مجموعها على حوالي 40 % من حجم التجارة العالمية.
- أن حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعدية الجنسيات.
- كذلك تجاوزت الأصول السائلة م الذهب والاحتياطيات النقدية الدولي المتوافرة لدى الشركات المتعدية الجنسيات حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي منها.
- الدور الكبير الذي تلعبه الشركات متعدية الجنسيات في الصورة التكنولوجية، فهي مسؤولة عن نسبة كبيرة من الاكتشافات التكنولوجية التي يرجع معظمها لجهود البحث والتطوير التي قامت بها هذه الشركات.

- تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة:

يكفي للدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي خلال عام 1995 تشير إلى أنه يوجد على مستوى العالم حوالي 45 من أنظمة التكامل الاقتصادي ومن ثم التكتل الاقتصادي في مختلف مراحلها وصورها، تشمل حوالي 75 % من دول العالم، وحمالي 80 % من سكان العالم وتسيطر على حوالي 85 % من التجارة العالمية.

ثامناً: تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد: لعل من الخصائص الهامة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد هو تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة هذا النظام بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بتفكك الاتحاد السوفيتي وبالتالي تلاشي المؤسسات الاقتصادية لهذا المعسكر، حيث أصبحت هناك ثلاث مؤسسات تقوم على إدارة النظام الاقتصادي العالمي وهي:

صندوق النقد الدولي: وهو المسؤول عن إدارة النظام النقدي الدولي.

البنك الدولي وتوابعه: وهو المسؤول عن إدارة النظام المالي الدولي.

منظمة التجارة العالمية، وهي المسؤولة عن إدارة النظام التجاري الدولي.

ويلاحظ على هذه المؤسسات العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين أنها تتجه إلى إدارة النظام الاقتصادي العالمي من خلال آليات جديدة في إطار من التنسيق فيما بينها لضبط إيقاع المنظومة العالمية.

- ملامح هيكلية جديدة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد:

لم يعد تقسيم الدول في ظل النظام العالمي الجديد خاضعاً للنظام القديم، أي وجود دول متقدمة ودول نامية فقط أو غنية وفقيرة فقط، بل أصبحت الهيكلة الجديدة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد تستوعب التقسيمات والتكوينات التالية:

- مجموعة الدول الأعلى تطوراً: وهي على وجه التحديد الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان، وتعتبر من البلدان الأعلى دخلاً.
- البلاد النامية والساعية على طريق النمو، وتشمل البلاد حديثة التصنيع في شرق آسيا بالإضافة إلى الصين وبعض دول أمريكا اللاتينية، وتعتبر فئة البلدان ذات الدخل المتوسط في العالم.
- البلاد المتخلفة اقتصادياً وهي ما يمكن أن يعبر عنها بالبلاد الأقل نمواً وتقع ضمن الشريحة الدنيا من فئة الدخل الأوسط والشريحة العليا من فئة الدخل المنخفض.

WPS Office

- البلاد المتأخرة اقتصادياً وتنقسم إلى قسمين:

- أقل البلاد نمواً وتقع تقريباً ضمن الشريحة الوسطى من الفئة منخفضة الدخل

- وفي أدنى القاع يوجد القسم الذي نسميه أقل البلاد نمواً وهي الشريحة الدنيا من الفئة منخفضة الدخل وتشمل الأجزاء الأشد فقراً من العالم الثالث.

WPS Office

المبحث الرابع : العولمة

1. مقدمة تاريخية ونظرية :

أ- المقدمة :

تزايد الاهتمام بظاهرة العولمة او الكوكبة ، وتزايدت الدراسات والبحوث حولها وبدأ 0الاهتمام بها بشكل جدي في نهاية عقد الثمانينات رغم أن جذورها تمتد إلى سنين طويلة ، وهي تتعلق بمصطلح يتناول بمفهومه انتشار المعلومات بشكل هائل على مستوى العالم كلياً و كونها اصبحت مشاعة بين جميع الناس والتذويب أو الإلغاء التدريجي للحدود بين الدول بأسلوب منظم ، وزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات ، وكل ذل يعد سلاح ذو حدين ، فقد يكون ذا نتائج سلبية بالنسبة لبعض الدول وإيجابية بالنسبة للأخرى ، على رأي بعض العلماء قد بدأت بشكل عملي في 9 تشرين الثاني **Globalization** والعولمة عام 1989 م مع سقوط جدار برلين ، أو مع انضمام الاتحاد السوفيتي إلى التحالف الدولي ضد العراق عام 1991 م ، أو في 8 كانون الأول عام 1991 م تاريخ زوال الاتحاد السوفيتي .

وقد تسارعت التطورات الاقتصادية الدولية منذ أواخر الثمانينات تاركة آثاراً مضاعفة على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي بحركته الشمولية والقطاعية وبحركة عناصره الأساسية وتكتلاته التجارية الكبرى ، وبدأت خارطة العالم تتغير مع ظهور آليات وأشكال ومفاهيم جديدة تظهر على مسرح السياسة الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية الدولية ، ولم تكن دول الجنوب عامة والدول العربية خاصة بعيدة عن هذا التطور الهائل ، فهي تتعامل مع التطورات وتتفاعل معها وتؤثر بها وتتأثر بها أيضاً ، وقد اصبح واضحاً توجه دول الشمال نحو تهميش دول الجنوب وتحجيم دورها في إدارة وتأسيس الاقتصاد العالمي (3) ، وبرز ذلك في محاولات الجنوب على الإفلات من محاولات الشمال لنهب ثرواته باتجاه احكام سيطرته على العالم ومنع دول الجنوب من تحقيق التنمية والدخول في عهد التصنيع وفق منهجها التنموي المستقل وعدم احتلال مكانة مرموقة في حركة العلم والتكنولوجيا لذلك فقد اعتبرت العولمة الجديدة لمجتمعات العالم الثالث واحدة من أبرز التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة التي سنفصلها لاحقا.

والعولمة في الحقيقة سيادة نمط معين من الحياة هو النمط الغربي مع إيديولوجيا وفكر غربي وباستخدام مختلف الوسائل للقهر المادي والسياسي والنفسي والعقلي وأداته الأساسية الآن هي الشركات المتعددة الجنسية أو عابرة القارات أو غير الوطنية ترجمة لعولمة بدأت منذ قرون خمسة خلت وبانتهاء الحرب الباردة بدأت موجة من الاندماج السياسي العالمي ، وبدأت تكنولوجيا الإعلام والاتصالات بالتطور المضطرد وبشكل هائل ، وغير اتفاق مراكش عام 1994 م قواعد التجارة العالمية وكل ذلك في اعقاب تحول إيديولوجي عالمي (2) ، فما الذي حدث ؟.

ب- نبذة تاريخية :

لقد برزت العولمة ظاهرة عالمية في بداية الالفية الثالثة وجاءت الثورة الصناعية الثالثة (العلمية والتكنولوجية) تعبيراً عن ذلك ووفرت الإمكانيات لانطلاق العولمة من البلدان (الرأسمالية طالما أنها هي منبع التقدم العلمي والتكنولوجي وفقاً لمنهج (أمركة الحد على نطاق واسع ، فالرأسمالية المتقدمة خلقت طيلة عقدين من الزمن **Americanism** جملة تدابير وآليات تسهل عملية الدخول إلى عصر العولمة وبدأت بذلك أزمة المديونية ، **Privatization** العالمية مروراً بسياسيات التثبيت والتصحيح الاقتصادي والخصخصة حيث مهدت الطريق لدول الجنوب للولوج إلى **(WTO)** وانتهاءاً بمنظمة التجارة العالمية عالم العولمة بإرادتها مختارة وليست مرغمة بقوة السلاح لعدم وجود خيار آخر لديها وذلك بمساعدة الشركات متعددة الجنسية فاتحة الطريق أمام خلق وتأسيس أجواء وأسس لعولمة مفتوحة لا تخضع لأية قيود وذلك في إشاعة ثقافة عالمية وأنماط استهلاك وعلاقات اجتماعية عالمية **(9)** .

بدأ الجانب الاقتصادي للعولمة بالانتقال من اقتصاد تتمحور خلاياه القاعدية على الذات إلى إنتاجية وخدميا وتكنولوجيا وماليا ، ومنذ عام 1971 م **Globalism**اقتصاد متميز معولم دخل العالم في أزمة عميقة وطويلة المدى بعد أن مر في ثلاث دورات اقتصادية هامة ، الأولى : كانت في الأعوام 1837 – 1848 م تبلورت في توجه النظام العالمي نحو التركيز في رأس المال والتركيز في الإنتاج ، ودخلت الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية **(Concentration Of Capital)** ، ثم تلتها مرحلة نزول حتى عام 1896 م ، والثانية : الاتجاه الصعودي الثاني 1896 – 1914 وتمثلت بسيطرة **Imperialism** م بفعل التوسع الرأسمالي علمياً وتبلور ظاهرة الامبريالية إنكلترا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال على مستعمرات كثيرة في أغلب أنحاء الكون ثم الاتجاه النزولي حتى عام 1925 م ، والثالثة : تبدأ عند نهاية عقد الاربعينات في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبروز نجم أمريكا كقوة اقتصادية بلا منازع بحيث حققت هيمنتها الاقتصادية على كامل المنظومة الرأسمالية ، واستمر الصعود حتى نهاية الستينات ، في حين وقد ظلت ، **Stagflation**افصحت السبعينات عن ظهور بوادر أزمة التضخم الركودي الحروب سمة مصاحبة للانتعاش الاقتصادي (فالرأسمالية حاملة للحروب كما تحمل الغيوم المطر) (7) ، وليس أدل على ذلك من ترأس الولايات المتحدة للحملات العسكرية ضد العراق ويوغسلافيا في الأعوام 1991 ، 2000 و 2003 م وما صاحبها من هيمنة مطلقة أو شبه مطلقة على مقدرات العالم .

إن حداثة التاريخ تفرض علينا أن لا نقطع الاستنتاج بأن الرأسمالية ومن ثم الامبريالية وعالميتها وجدت لتحكم العالم منذ أول بوادر نشوئها ، فقد ظهرت في بداية القرن الاحتكارات والذي يعني إزاحة **Conglomerates** المالية الكبيرة مما سهل الدخول إلى عصر المندمجات المشروعات الصغيرة وتكوين المشاريع العالمية الكبيرة ، وقد هيأ ذلك لانتقال نشاط الاحتكارات من الاطار القومي إلى الكوني في إطار تدويل الحياة الاقتصادية العالمية

وحظي نشر نمط الإنتاج الرأسمالي بواسطة الاحتكارات العالمية ، **Internationalization** برعاية الدول الرأسمالية بحيث أضحت معظم موارد العالم النامي بيد هذه الاحتكارات سواء في مرحلة الانتاج او في مرحلة التجارة العالمية وبفعل عمليات الاندماج لرأس المال الصناعي والمالي والتجاري مستهدفة التوحيد النسبي للإنتاج والتداول الواسع وبهدف خلق السوق المتكاملة في إطار الشركات متعددة الجنسية وهو انعكاس لنظرية الاتجاه القطري للرأسمالية نحو توسيع أسواقها الخارجية باستمرار .

إن نظرة فاحصة للعولمة تظهر قواعدها الجديدة والجهات الفاعلة التي تضع هذه القواعد وتركز على اندماج الأسواق العالمية متجاهلة احتياجات الناس التي لا يمكن أن تلبيها الاسواق **(2) ، (7)** . وهذا يركز القوة ويهمش الفقراء من بلدان وبشر على السواء

ج- الشركات متعددة الجنسية هي ذراع العولمة :

لقد ازدادت أهمية الشركات متعددة الجنسية منذ السبعينات وازدادت أهمية عملياتها الخارجية وأصبحت سمة أساسية من سمات النظام العالمي الجديد بل انها ذراع العولمة الحقيقي وأصبحت نشاطاتها بشكل اكبر وبقاعدة عريضة حيث تنوعت الصناعات وتشعبت العلاقات واحتلت دوراً بارزاً في الاقتصاد العالمي تماماً كما يمكن تشبيهها بالإخطبوط العالمي ، وفاق توسعها الخارجي توسعها الداخلي بشكل كبير وبدأ ذلك واضحاً في السبعينات وما بعدها ، فقد أصبحت غير الوطنية هي القنوات الرئيسة لإعادة تدوير الفوائض النفطية وتضخمت هذه الشركات متعددة الجنسية بحيث أصبحت السمة الأساسية للنظام العالمي الجديد .

لقد جاء في تقرير الاونكتاد لعام 1995 إن عدد الشركات غير الوطنية وصل إلى أربعين ألف شركة والفرعية التابعة لها ربع مليون شركة ، كما بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي مبيعات الشركات التابعة حوالي 6.2 تريليون دولار عام 1995 م ، فيما كان بحدود 5.2 تريليون عام 1992 م ، كما استحوذت التجارة القائمة على أساس المنافسة الحرة على ما يقارب الثلثين من حجم التجارة العالمية عام 1995 م ، في حين كان 59% من مجموع الاستثمارات الاجنبية المباشرة عام 1997 م والتي كانت عبارة عن عمليات اندماج وتملك شركات عبر الحدود ، بينما تتزايد باستمرار سيطرة هذه الشركات على الاسواق العالمية ، فقد قدرت مبيعات فروعها الأجنبية بحدود 9.5 تريليون دولار عام 1997 م ، وارتفعت قيمتها المضافة إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1997 بعد أن كانت 5% في منتصف الثمانينات ، كما زادت حصتها من صادرات أيضاً بما يمثل الربع في أواخر الثمانينات إلى الثلث عام 1995 م ، وتناهز حصة الشركات متعددة الجنسية في أمريكا من الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية نسبة الربع **(8)** . إذ تبلغ 2 تريليون من مجموع 7.3 تريليون دولار لنفس العام

إن هذه الشركات تعد العالم مساحتها فلا حدود ولا دول ولا جنسيات ، كما أنها تطبق إستراتيجية العالم الرأسمالي ولا تتطابق بالضرورة مع استراتيجيات دول محددة ، وهي إخطبوط اقتصادي ليس له حدود منظورة بل إن ميزانية بعض هذه الشركات تتجاوز ميزانية دول بأكملها لهذه الشركات فروع فيها ، لذلك ليس عجباً أن يشدد روكفلر على (أن هذه الشركات ربما كانت قد خلقت لغير القرن العشرين أي لعصر يعد بحق عصر العالم الواحد) . **(9)**

: إن الشركات متعددة الجنسية تصبح مخرجاً مؤكداً لتحقيق ما يلي

1. المحافظة على ديمومة الطلب العالمي من خلال الاعتماد على الطلب المحلي في البلدان المتقدمة بل على مساحة أوسع من العالم .

2. إن الشركات متعددة الجنسية تمثل قدرة مؤكدة في مجال تدنية التكلفة وتعظيم المردود الأمر الذي يحول دون انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال لذا فهي تمثل صدى ملائماً للخروج من أي صيغة للازمات الاقتصادية وفرض نتيجة نهائية وهي طرح فلسفة وإطار العولمة أي أن طروحات العولمة تمثل امتدادا لوجود الشركات المتعددة الجنسية أو عابرة القومية .

2. **(10)** :المبحث الأول : السمات المميزة للشركات متعددة الجنسية

أصبحت الشركات متعددة الجنسية أحد أركان النظام الدولي الجديد ، وقد نضجت وتشعبت في أعقاب انهيار محاولات التنمية في دول العالم الثالث لتصبح هذه الشركات البديل في عجز الدول النامية أو دول الجنوب عن تحقيق انجازات اقتصادية إيجابية ، وسرعان ما تحولت هذه الشركات إلى أدوات تنفيذ المشاريع في كثير من الدول النامية ، كذلك أصبحت أداة بارزة في ما يسمى بالهيمنة الاستعمارية الجديدة وأخذت تتحكم بحكومات بعض الدول وأنظمتها السياسية وسياساتها الخارجية ، ويمكن إجمال أهم السمات المميزة للشركات متعددة الجنسية بما يلي :

أ- الحجم الكبير :

من المعلوم أن الشركات متعددة الجنسية تتميز بالحجم الكبير حيث تستطيع الشركة أو المنظومة الاقتصادية أن تحتكر سلعة معينة أو انتاج معين أو تكنولوجيا خاصة بها وبالتالي فإنها تستطيع وبشكل فاعل تحديد الاسعار التي ترغب بها وتحصل من خلالها على ارباح عالية

WPS Office

وهذا حصل بالفعل لعد شركات أمريكية كبرى حيث بلغت أرباحها خلال سنة واحدة أكثر من 20 مليار دولار أمريكي . إن هذه الحجوم الكبيرة لهذه الشركات عززت ومازالت تعزز دورها الاقتصادي والسياسي حيث أصبحت تمثل سلطة أو حكومة أو مركز ضغط سياسي داخل الحكومات وهذه السمة لا يمكن فصلها عن بقية السمات كسرعة ومعدل الاستثمارات العالمية ونموها فضلا عن الحجم الكبير لأعداد المشتغلين والموظفين في هذه الشركات ، فمثلاً بلغ عدد المشتغلين في شركة (أكسون) الأمريكية أكثر من 126000 موظف وعامل وفي **(Philips)** بحدود 748000 عامل وموظف ، وفي شركة **(General Motors)** شركة الهولندية أكثر من 31900 عامل وموظف بما يؤكد القدرة الهائلة لهذه الشركات العملاقة في **)** الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في دول العالم ، حيث يصف الاقتصاد الأمريكي هذا الوضع بقوله (يبدو العالم وكأنه يندفع نحو لحظة تهيمن فيها **(Stephen Hymer** حفنة من الشركات على الشطر الأعظم من الناتج الصناعي في العالم **. (**

ب- التركز والاندماج :

شهدت اقتصاديات العالم الرأسمالي في نهاية القرن العشرين حركة واسعة من عمليات الاندماج بين عدد قليل وغير قليل من الشركات المتنافسة الصغيرة والكبيرة نسبياً مما أدى إلى ظاهرة التركز الاقتصادي ، وبدأت عملية الاندماج تظهر بشكل ملحوظ في قطاع الصناعات الاستخراجية بعد عدة معارك تنافسية بين الشركات الامريكية المتخصصة بحيث انتهت هذه المعارك بإعلان اتفاقية الكارتل النفطي ، وقد هدفت هذه الشركات إلى تعديل أوضاعها وتدعيم مركزها العالمي بما ينسجم مع تطور النظام في الأسواق الرأسمالية الدولية ، وكان من أهم الدوافع للإنتاج هو الثورة الصناعية والتكنولوجيا الحديثة (الثورة الصناعية الثالثة) ذلك إن ظهور الوسائل التكنولوجية الحديثة ذات الأسعار والتكاليف المرتفعة تستلزم استثمارات ضخمة وتنظيم الإنتاج على نطاق واسع حيث شددت هذه الشركات من سيطرتها على الحلبة الاقتصادية لكونها أكثر قدرة على تمويل هذه الاستثمارات عن طريق الاندماج الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى بروز ما يسمى بعملية الاندماج والتركز الرأسمالي .

ج- التفوق التكنولوجي أو التقني :

إن احتكار المعرف والخبرة التقنية هي من سمات الشركات المتعددة الجنسية ، وقد استخدمت هذه الشركات تلك المزية بما يتلاءم أو ينسجم مع استراتيجيات الشركات المذكورة وتؤدي بدورها إلى التركيز أيضا وسيطرة الشركات موضوع البحث على تجارة التكنولوجيا الدولية حيث تلعب الدور الرئيس في عملية تصدير التكنولوجيا إلى العالم مباشرة . والملاحظ هنا أنه عندما تقوم هذه الشركات بنقل وتصدير تكنولوجيا معينة إلى أي بلد نام من تلك التكنولوجيا المنقولة فهي لا تسمح بنشر هذه التكنولوجيا إلى مجالات أو قطاعات أكثر من

تلك التي تستثمر فيها هذه الشركات داخل البلد . ومن هنا يمكن القول بأن القدرة الاحتكارية للشركات متعددة الجنسية في مجال التكنولوجيا تجعلها قادرة على تحديد شكل وحجم التنمية في الدول النامية .

د- القدرة الهائلة على التسويق الدولي :

إن الشركات متعددة الجنسية لا تقوم فقط بعمليات الانتاج بل يمتد نشاطها أيضا إلى عمليات التسويق . إن أهمية هذه الملاحظة تكمن في النتائج الاقتصادية التي تترتب عليها فهذه الشركات كثيرا ما تجد لها موطئ قدم في معظم البلدان النامية نظرا لأن هذه البلدان حين تعجز عن إنتاج سلعة معينة بتكلفة منخفضة تجد أن الشركات متعددة الجنسية هي المخرج والمنفذ الملائم ، فهذه الشركات تستطيع أن تسوق السلع التي تنتجها ليس فقط من خلال الاعتماد على الاسواق المحلية بل وهو الأهم من خلال الاعتماد على إمكاناتها في مجال التسويق إلى الخارج الأمر الذي يجعل الشركات متعددة الجنسية تتمكن من إنتاج كميات كبيرة من نفس السلعة وهذا يعني أن الشركات متعددة الجنسية تستطيع أن تجعل حجم الإنتاج واسع النطاق وهذا من شأنه أن يجعل متوسط كلفة الوحدة المنتجة منخفض نسبياً ويتيح **Large Scalar** ذلك إمكانية تخفيض سعر وحدة السلعة أي يجعل سعر وحدة السلعة قادرا على المنافسة في الاسواق الخارجية ، والملاحظ هنا أن هذا التشخيص هو الذي دفع الكثير من أقطار الجنوب وخاصة الآسيوية إلى التعامل مع الشركات متعددة الجنسية رغم أنها في حقيقة الأمر تمثل خطراً داهماً على جهود بلدان العالم النامي أو دول الجنوب .

لقد نبهت الأمم المتحدة منذ عام 1971 م إلى أن هذه الشركات قد تمثل جانبا إيجابيا في نقل التكنولوجيا وتحويلها ونقل رأس المال إلا أن دورها يمكن أن ينظر إليه نظرة ريب وتخوف نظرا لأن حجمها وقوتها تفوق حجم وقوة الاقتصاد الوطني بأكمله للقطر الذي تعمل فيه ، وقد استطاعت بفعل قوتها الهائلة من تجنب كافة محاولات الرقابة والسيطرة ومنعت تنفيذ الاصلاحات وأساسيات التنمية ، وكان اهتمامها الرئيسي هو استغلال الموارد الطبيعية لبلدان العالم الثالث ، وامتد نشاطها إلى المجال السياسي والاجتماعي حتى بدأت بالتأثير في تشكيل الحكومات في بعض الدول ، وقد تفننت هذه الشركات في التهرب من القوانين المحلية ومن دفع الضرائب عبر التحكم بعمليات تحويل الاموال والتحويل المعاكس لها وعن طريق التحكم بأثمان السلع والخدمات التي تنتجها أو تتعامل بها .

3. المبحث الثاني : مظاهر العولمة:

تعد الشركات متعددة الجنسية التي سبق الاشارة اليها احد اهم مظاهر ومرتكزات العولمة، وقد افردنا لها مبحثاً خاصاً نظراً لأهميتها ولكونها كما اسلفنا تمثل ذراع العولمة، لكن هناك العديد من المظاهر الاخرى يجب الاشارة اليها تمثل مظاهر مهمة من مظاهر العولمة او اوجهها نجملها فيما يأتي :

أ- النظام السياسي:

لقد أزال سقوط جدار برلين عام 1989 م وانتهار الحرب الباردة كل الحواجز السياسية والاقتصادية بحيث دخل في عالم الاتصالات أكثر من 1.7 بليون نسمة هم سكان شرق أوربا ورابطة الدول المستقلة والصين وفيتنام ، فبدأت الأفكار والمعلومات تتدفق بحرية ويسر ورفعت البلدان الرقابة وقيود السفر والحظر على الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وتدفقت الاستثمارات الأجنبية على هذه الدول وكل ما يتعلق بالعالم المتقدم لحظة بلحظة فأحدثت ثورة هائلة وغيرت الكثير من أنماط السلوك لدى هذه الشعوب فأصبح حلم تحويل العالم إلى قرية صغيرة عبر الغزو الثقافي والإعلامي حقيقة حسب قناعة دول الشمال وهو أمر واقع ولكنه في كل الأحوال لا يلغي الخصوصيات القومية لذا أصبح الصراع من طراز آخر ، صراع من أجل البقاء في عالم يسير نحو التقدم بشكل مذهل .

إن من مظاهر العولمة في الإطار السياسي أن هناك محكمة جنائية دولية يجري وضعها وشبكة دولية مزدهرة من المنظمات غير الحكومية وتكتلات إقليمية تتكاثر وتكتسب أهمية كالاتحاد الأوربي ، رابطة دول جنوب شرق آسيا ، أسواق منظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية ، الجماعات الإنمائية للجنوب الأفريقي ، وغيرها ضمن تكتلات سياسية واقتصادية كبيرة ومنها مجموعة السبعة والعشرة والاثنين وعشرين والسبعة وسبعين ومنظمة التعاون والتنمية وأخرى ، كما يشار إلى اتفاقيات وصكوك لحقوق الإنسان وللبيئة العالمية والتنوع البيولوجي وطبقة الأوزون والتخلص من النفايات الخطرة والتصحر وتغير المكان المناخي والخدمات والملكية الفكرية والاتصالات والاستثمار وكل ما يتعلق بتعزيز النظام السياسي العالمي .

ب- التقدم التكنولوجي :

لقد تم حشر الناس على مستوى الكرة الأرضية في مجتمعات شبكية وأصبح هناك إمكانيات بناء وتضامن اجتماعي عن طريق تقارب الاتصالات فلقد حول بدأ شبكة الإنترنت عام 1990 م مجاناً عام 1994 م كتكنولوجيا راسخة ولكنها غير معروفة **Netscape** والذ أعقبه توزيع على نطاق كبير وموجهة نحو العالمية إلى شبكة من أجل الناس تتسم بسهولة استخدامها ، وقد حققت زيادة توسع إمكانية الوصول إلى الشبكة بزيادة هائلة وتكلفة أقل وأوجد هيكلاً

جديداً كاملاً للاتصال يتيح نقل المعلومات من معلومات وأشكال وصور إلى أمكان شتى في العالم بنفس الوقت وإلى انكماش عالم الاتصالات .

إن التقدم التكنولوجي هو أحد أهم معالم العولمة ، ولقد برزت أمام الجميع مظاهر التطور التكنولوجي السريع واللامتناهي لثورة علمية وتكنولوجية واسعة فاقت كل التصورات وقلبت توقعات الاقتصاديين منظري الفكر الاقتصادي كآدم سمث وريكاردو وماركس رأساً على عقب وأدت إلى خلق ثروات كبيرة في العالم حتى في مجالات لم يكن فيها وجود لعوامل الإنتاج الثلاثة : الأرض ، العمل ورأس المال . لقد أدت الثورة العلمية والتكنولوجية في قطاع الهندسة الحيوية إلى زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي والحيواني ولم يعد هناك نقص في الغذاء بقدر ما أصبح هناك ارتفاع كبير في أسعار السلع الغذائية التي تتحكم فيها البلدان الرأسمالية إلى جانب السلع المصنعة والتكنولوجيا المتقدمة الأخرى ، كما أن تطور التكنولوجيا قد أدى إلى توفير الكثير من السلع البديلة والاصطناعية للمواد الخام مما أدى إلى ضعف الطلب على السلع الطبيعية العائدة للدول النامية ، بمعنى أن الدورة الاقتصادية التي تحدث عنها الاقتصاديون لم يعد لها وجود كما أشار العلماء إلى ذلك بعد التقدم الهائل في التكنولوجيا ، كما أدت إلى خفض الكثير من استهلاك المواد الخام خاصة النفط وبدأت جهود البحث والدراسة لغرض إيجاد البدائل فضلا عن إدخال مواد جديدة لم تكن كما هي الآن خاصة في الصناعات التحويلية ، وأدت إلى تعاظم نشاط الشركات متعددة الجنسية ذات الكثافة التكنولوجية والكثيفة العمل والمواد وظهور المصارف غير الوطنية التي ساعدت على انتشار الكثير من الشركات غير الوطنية أيضاً وخلقت بطالة هيكلية مستمرة في النظام الرأسمالي رغم ذلك .

ج- الحكم الاقتصادي :

لقد أدت قرارات اتفاق مراكش 1994م إلى تقارب السياسات في عام تتباين فيه الأحوال تبايناً كبيراً وانهي بذلك جولة أورغواي للاتفاق العام بشأن التعريفات الكمركية والتجارة (الكات) الى الحد من جميع التعريفات الكمركية وغيرها من الحواجز تقريباً ، وادخل أيضاً نظاماً للتنظيم المالي في مجال التجارة وإنشاء منظمة التجارة العالمية لإنقاذ الاتفاق ومنها سلطة بعيدة المدى لاستعراض السياسات القطرية وتسوية النزاعات ، وامتدت الاتفاقيات الى مجال الخدمات من قبل الاعمال المصرفية والتأمين وحقوق الملكية الفكرية ، وانتهج الكثير من الدول منهج التجارة الحرة وتضاءل دور الدولة ، وبعد انهيار أسعار الصرف وفق نظام برتن وودز وذلك عام 1971م ألغت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي معظم القيود على تدفقات رأس المال وكان ذلك أيضاً في البلدان النامية ، لكنها مع ذلك وبتشجيع من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية استمرت في ميدان تحرير التجارة فقامت الأرجنتين وتايلند والمكسيك بتحرير أسواق (الكات) ، كما قامت الهند بتحرير تجارتها وكذلك الكثير من البلدان الأخرى فتحولت من النظم الاقتصادية المركزية الى نظم ديمقراطية قائمة

على السوق وقامت دول أخرى بنفس النهج مما أدى الى تسريع خطى العولمة فظهرت أسواق جديدة وجهات فاعلة وأطر وقواعد وأدت هذه الثورة الى ما يلي :

أولاً : انكماش المكان بفعل تقارب الاتصالات والمواصلات .

ثانياً : انكماش الزمن بحيث أصبح القرار في الغرب يصل بلحظة واحدة الى الشرق (الومضة الالكترونية) وتصل استجابة الشرق بنفس اللحظة .

ثالثاً : اختفاء الحدود ، فالحدود الوطنية تنهار ليس أمام التجارة ورأس المال والمعلومات فحسب بل أيضاً أمام الأفكار والمعايير والثقافة والقيم ، فالاتفاقيات المشار إليها تقيد الخيارات المتعلقة بالسياسة الوطنية حيث أصبحت الشركات متعددة الجنسية واتحادات الجريمة العالمية تدمج عملياتها عالمياً وليس باستطاعة الحكومات الوطنية التصدي لنواحي الضعف والمخاطر من العولمة معتمدة على نفسها فقط لأن استقلالها الذاتي يضعف ولأن المخدرات والأسلحة غير المشروعة تنتقل أيضاً حول العالم بسهولة .

من الملاحظ للمتتبع للوقائع الاقتصادية أن أمريكا تعتمد على تفوقها الاقتصادي حيث بدأت الدعوة للعولمة الاقتصادية كعلاج كوني لمشاكل الاقتصاد العالمي الذي يقوم على آلية السوق الرأسمالية أي العولمة الاقتصادية وعلى أطروحة اللبرلة الاقتصادية المؤجلة كعلاج تقويم للاقتصاد العالمي وهو يقوم على مبدأ العداء المطلق للدولة وللقطاع العام وعلى مبدأ مشروعية اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية . ولا شك أن من أبرز النتائج المتوقعة على شيوع الدعوة للعولمة في الاقتصاد القائمة على اللبرلة المعولمة كما يأتي :

أولاً : تركيز السلطوية والدكتاتورية الاقتصادية (الحكم الاقتصادي).

ثانيا : الإدارة الشديدة المركزية على مقدرات الاقتصاد العالمي .

ثالثاً : إشاعة إمبراطورية الفوضى في الاقتصاد العالمي أي إشاعة الفعل الاقتصادي الفوضوي المنفلت .

رابعاً : احتكار الطبيعة على صعيد الثروات (هدر الثروات الطبيعية) .

د- الثقافة العالمية :

من أهم ميزاتها المرتبطة بالعولمة الثقافية إحلال الفكر التنموي الكوني بدلاً من الفكر التنموي القائم على الاعتماد على الذات ونهج التنمية المستقلة وذلك عبر النمذجة العالمية للتنمية وعولمة التصنيع بما يلي :

. أولاً : تعطيل أو إنهاء إيديولوجية التنمية المستقلة كملاذ للجنوب

ثانياً : محاولة إخراج مصطلح التبعية من اللغة الدارجة وجعل تعميق العولمة والتكيف معها ضرورة لا مفر منها لاقتصاديات الجنوب من أجل رفع قدرة قطاعاتها على المنافسة العالمية ، إن ذلك يعني تذويب الخصائص الثقافية الوطنية ونشر الثقافة العالمية المتعلقة بفكر العولمة الرأسمالي وجذب الناس عبر النشر بوسائل الاتصال الحديثة والانترنت الى ثقافة الغرب التي تصب في خدمة العولمة بكل أبعادها وإشاعة الفكر التنموي التصديري ويندرج في ذلك أطروحة نهاية التاريخ التي جسدها فرنسيس فوكوياما التي جاءت من عوالم الفكر الذي سيحكم اقتصاد القرن الحادي والعشرين والتي تشير الى أن البشرية وصلت إلى أنموذجها الاقتصادي المثالي (الليبرالية الاقتصادية) .

إن هذه الثورة الهائلة في الاتصالات والتطور التكنولوجي والتقني خصوصاً فيمجالات الأقمار الصناعية والانترنت والاتصالات قد زاد قوة الاتصال الثقافي وزيادة معدل تغلغل الأفكار الغربية الرأسمالية والقيم المنحلة للغرب مما سيؤثر بشكل سلبي على شعوب دول الجنوب ويغير من أنماط ثقافتها ويمثل حالة لإضعاف للقدرة على التجديد والابداع بدلاً من تقوية هذه القدرة ، فالعولمة الثقافية كما يقول عبد الإله بلقزيز : (فعل اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات ، إنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف المسلح بالثقافة فيهدر سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها العولمة) .

WPS Office

نتائج العولمة

أ- اتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة واتساع التفاوت في الدخل :

وذلك من خلال شق وحدة الجنوب وخلق التناقضات بين أقطاره والحيلولة دون ظهور تكتلات تجارية في الجنوب وتهميش دوره في صنع القرار الاقتصادي العالمي.

ب- انهيار الأسواق المالية في شرق آسيا :

إن أزمة دول شرق آسيا ليست حدثاً معزولاً بل هي من نتائج العولمة وتوضح الضعف العام في أسواق المال العالمية ، كما أن التقلب المالي سمة دائمة في أسواق المال العالمية المندمجة بينها ، وقد تزايد تواتر الأزمات المالية مع النمو في التدفقات الدولية لرأس المال في التسعينات فالتدفقات ضمن العولمة قد تكون متقلبة نتيجة لسلوك (القطيع) كما يطلق عليهم تقرير

الأمم المتحدة ، والقصور في المعلومات المتاحة للمستثمرين في شتى أنحاء العالم بحيث تتهاوى ثقة المستثمرين وتتهاوى الأسعار بين عشية وضحاها ، كما تعقدت الأسواق بفعل التطور التكنولوجي حيث أن وسائل الاتصال جعلت من السهولة الربط بين الأسواق المالية في العالم بحيث ينتشر أو يصل القرار في نفس اللحظة باتخاذ قرارات فورية .

ج- تدهور بيئي وأمراض فتاكة وايدز :

إن التدهور البيئي أصبح بفعل العولمة مشكلة عالمية تتجاوز نطاق الحكومات الوطنية وباستطاعة العولمة أن تحسن إمكانيات الإدارات البيئية لكنها تشكل حالة طوارئ صامتة ومزمنة بسبب تزايد النقص في الأسماك واستغلال الغابات وما إلى ذلك بسبب الطلب العالمي مما يعقد المشكلة بدلاً من حلها ، كما تزايدت الأمراض وخصوصاً الايدز بفعل تقارب المسافات وتزايد ثقافة العولمة المتحررة من كل القيود وإباحة الجنس .

د- اندماج عالمي سريع لكنه غير متوازن :

يمضي الاندماج العالمي بسرعة فائقة وبامتداد مذهل لكن العملية متفاوتة وغير متوازنة حيث تتفاوت مشاركة البلدان والناس في الفرص المتزايدة التي تتيحها العولمة في الاقتصاد العالمي وفي التكنولوجيا العالمية والثقافة العالمية والحكم العالمي ، وهذا الاندماج العالمي يتجاهل احتياجات الناس فهي تركز القوة وتهمش الفقراء من بشر وبلدا على السواء .

هـ- التفتت الاجتماعي – تهديدات للأمن البشري :

إن العولمة المتفاوتة تؤدي الى تفتت رغم إن هدفها الظاهري الاندماج بحيث تقسم المجتمعات والدول والمناطق الى مجتمعات ودول ومناطق مدمجة وأخرى غير مدمجة ، وقد أثبتت التجارب في الفترة الأخيرة الى انعدام المساواة الأفقي بين الجماعات سواء كانت أثنية أو دينية أو اجتماعية هو السبب الرئيسي للموجة الحالية من الصراعات الأهلية فانعدام المساواة وانعدام الأمن يسهمان في خلق التفاوت فيما يتعلق بالدخل والمشاركة السياسية والأصول الاقتصادية والظروف الاجتماعية .

و- انعدام الأمن الوظيفي وأمن الدخل :

إن من نتائج الاضطرابات الناجمة من إعادة الهيكلة الاقتصادية وإعادة هيكلة الشات وإزالة الحماية الاجتماعية حدوث خسائر شديدة في الوظائف وتدهور في شروط العمل ، كذلك مع اندماج الشركات المتعددة الجنسية كان معنى إعادة هيكلة الشركات حدوث خسائر في الوظائف فهو يضعف أمن الناس في أعمالهم وحياتهم .

WPS Office

ز- التقلب المالي :

لقد زعزعت أزمة آسيا حياة الملايين وقللت فرص النمو في العالم وفي تلك المنطقة حيث تصاعدت أسعار السلع الأساسية في هذه الدول مع زيادة في معدلات الإفلاس والبطالة والانتحار والعنف الجماعي والمنزلي وغير ذلك .

ح- توسع الجريمة العالمية :

إن العولمة تتيح فصاً كثير للجريمة العالمية فتسبق بذلك الخطوات الدولية لمكافحتها ، فهناك الآن 200 مليون مستعمل للمخدرات وزاد أتباع الأفيون عدة مرات وزادت جرائم المخدرات وتجارة السلاح غير المشروعة وغسيل الأموال وتجارة الرقيق وجرائم الاغتصاب والاتجار بالنساء والأطفال والعهر الدولي (شبكات البغاء الدولية) ، وجوهر ذلك هو تنامي دور اتحادات الجريمة المنظمة حيث يقدر أنها تحصل على 1.5 تريليون دولار سنوياً بحيث تمثل قوة اقتصادية كبرى تنازع الشركات متعددة الجنسية .

ط- صراعات أهلية واضطرابات عالمية :

أدت العولمة الى تفاعل المصالح وانتشار التجارة الممنوعة وتكاثر الشركات الخاصة العسكرية على مستوى العالم وهي يصعب تنظيمها لأنها لا تخضع للمساواة إلا من جانب الذين يدفعون ثمنها ، وانتشرت عمليات المرتزقة بسبب عدم فعالية القوانين المحلية بهذا الاتجاه .

WPS Office

المبحث الخامس : المنظمات الدولية

صندوق النقد الدولي

كان التفكير على اشده في انشاء منظمات اقتصادية دولية بعد الحرب العالمية الثانية ضمن اطار الامم المتحدة . اذ نبهت الاذهان الى ضرورة معالجة الاضرار التي خلفتها الحرب العالمية الاولى من جهة والى تفادي النتائج التي توقعها رجال الاعمال والاقتصاد من جهة اخرى وكذلك ايجاد الحلول المباشرة للمشكلة النقدية والمالية ومشاكل المدفوعات الدولية وان تأسيس هذه المنظمات الدولية اتخذ وجهين رئيسيين .

الاول:- ايجاد مؤسسات تهتم بالشؤون المالية والنقدية لتلك البلدان التي دمرت الحروب اقتصاداتها وخاصة بلدان اوربا الغربية وامريكيا وبريطانيا .

الثاني :- انشاء مؤسسات لأغراض التعاون في ميادين اخرى فكان في الاولى انشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وفي الثانية اقامة منظمة التجارة الدولية والمجلس الاقتصادي في الامم المتحدة وغرف التجارة الدولية والاتحادات الدولية المختلفة والاسواق والتكتلات الاقتصادية الدولية المشتركة .

المبحث الاول : صندوق النقد الدولي

كانت الفكرة الاساسية لتأسيس صندوق النقد الدولي في مؤتمر (بريتون وودز) عام 1944 قبل نهاية الحرب العالمية الثانية حيث ادى وضع عدد من الاقتراحات الخاصة بالنظام النقدي الدولي الجديد لكي يتجنب العالم الازمات الاقتصادية التي عرفها في الثلاثينات ومن اهم ما قدمت من اقتراحات في هذا الصدد يرجع الى اقراح (كنز) في انشاء اتحاد دولي للمقاصة والى مشروع (هوايت) الامريكي الذي يعد المعصم الحقيقي لصندوق النقد الدولي .

اهداف صندوق النقد الدولي

1- يهدف صندوق النقد الدولي في الاساس الى ضمان استقرار النظام النقدي الدولي اي نظام اسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكن البلدان او مواطنيها من اجراء المعاملات فيما بينها . وهو نظام ضروري لدعم النمو الاقتصادي .

2- تعزيز التعاون الدولي في الميدان النقدي وضمان الاستقرار المالي وتسير التجارة الدولية وتشجيع النمو الاقتصادي القابل للاستمرار والحد من الفقر في مختلف بلدان العالم .

حقائق سريعة عن صندوق النقد الدولي

- الاعضاء : 188 بلداً
- المقر : العاصمة واشنطن
- المجلس التنفيذي : 24 مديراً تنفيذياً يمثلون بلدان او مجموعة بلدان .
- الموارد البشرية حوالي 2475 موظفاً من 156 بلداً
- مجموع حصص العضوية 360 مليار دولار امركي في 2012

- الموارد الاضافية المتعهد بها او الموجودة تريليون دولار

- القروض الموجودة حسب بيانات 2012 : 343 مليار دولار منها 186 مليار دولار لم تسحب بعد ،اكبر المقترضين من الصندوق اليونان والبرتقال وايرلندا.

الاهداف الاصلية

تنص المادة الاولى من اتفاقية تأسيس صندق النقد الدولي على الاهداف الاساسية التالية :-

1- تشجيع التعاون النقدي الدولي

2- تسهيل عمليات التوسع والنمو المتوازن

3- العمل على تحقيق ثبات اسعار الصرف

4- العمل على وضع نظام متعدد الاطراف للمدفوعات .

5- بث الثقة في نفوس الاعضاء

6- العمل على تقصير امد الاختلالات في موازين المدفوعات

WPS Office

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

الصندوق مسؤول امام حكومات بلدانه الاعضاء وعلى راس الهيكل التنظيمي يأتي مجلس الحافظين الذي يتألف من محافظ ومحافظ مناوب من كل بلد عضو وكذلك تأتي بعد مجلس المحافظين اللجنة المؤقتة ولجنة التنمية والمجلس التنفيذي والمدير العام للصندوق وهيئة الموظفين .

المبحث الثاني : البنك الدولي للإنشاء والتعمير

نشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير خلال اتفاقية (بريتن وودز) في الولايات المتحدة نتيجة مباحثات استغرقت قرابة عدة اشهر حول دراسات اسهمت بتقديمها دول عدة من بينها

الولايات المتحدة وبريطانية . حيث بدأت الدراسة بفكرة انشاء تنظيم نقدي دولي تتداول فيه عملة تتميز بصفة دولية تقبلها غالبية الدول لتحل محل النظام النقدي الذي كان سائداً.

أغراض البنك الدولي هي :

1- المساعد في اعمار وتنمية اراضي الدول الاعضاء .

2- تشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص عن طريق الضمانات او المساهمة

3- تشجيع نمو التجارة الدولية

4- عقد ترتيبات القروض التي يقدمها او يضمنها

عضوية ورأس مال البنك

الدول الاعضاء في البنك هي الدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي التي قبلت عضوية البنك

تظل العضوية مفتوحة للدول الاخرى والاعضاء في صندوق النقد الدولي وذلك في المواعيد وطبقاً للشروط التي يضعها البنك.

راس المال المصرح به

يكون راس مال البنك المصرح به 10000 مليون دولار امريكي والعيار السائد في 1944 يقسم رأس المال هذا الى 100 الف سهم بقيمة اسمية لكل منه تبلغ 100الف دولار لا يتاح الاكتتاب فيها سوى للدول الاعضاء

الاكتتاب في الاسهم

1- يكتتب كل من الدول الاعضاء في اسهم راس مال البنك

2- يضع البنك القواعد الخاصة بالشروط التي يجوز للدول الاعضاء الاكتتاب بموجبها

WPS Office

3- اذا زيد راس مال البنك المصرح به يعطى لكل دولة عضو فرصة معقولة للاكتتاب

المبحث الثالث : أتفاقية الGATT

من المنظور الاقتصادي فهي اتفاقية دولية متعددة الاطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الاطراف المتعاقدة الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الكمركية ومن المنظور القانوني فقد رؤي بأن الجات معاهدة دولية متعددة الاطراف تنص على نظام عالمي من الحقوق والالتزامات التي تحكم التجارة الدولية والتي تقبلها الاطراف المتعاقدة طوعاً ، وقد أبرمت هذه الاتفاقية في 30 تشرين الاول لعام 1947 ودخلت حيز التنفيذ في الاول من كانون الثاني لعام 1948 وكان تنفيذها يجري من خلال أمانة دائمة مقرها في مدينة جنيف بسويسرا .

ويمكن تلخيص أهم ما يميز اتفاقية الجات بالاتي :

1. أن الـ **GATT** لم تكن منظمة دولية بل مجرد اتفاقية بين الاطراف المتعاقدة .

2. تقوم هذه الاتفاقية على مراعاة عدد من القواعد والضوابط بين الاطراف المتعاقدة على وفق آلية التفاوض والمساومة بين الاعضاء .

3. اقتصار الـ **GATT** على تجارة السلع الزراعية فقط .

4. الهدف الرئيسي من هذه الاتفاقية هو زيادة حجم التجارة .

5. أن تحرير التجارة في الـ **GATT** هو أمر اختياري .

وتقوم الجات بتأدية الوظائف الثلاث التالية :

1. الاشراف على تنفيذ المبادئ والقواعد والاجراءات التي يتم التوصل اليها في اطار المفاوضات

2. تنظيم جولات المفاوضات التجارية متعددة الاطراف

3. الفصل في المنازعات التجارية التي تحدث بين الدول الاطراف .

WPS Office

المبحث الرابع : منظمة التجارة العالمية (**W.T.O**) :

لقد كان من نتاج جولة اورغواي أنه تم الاتفاق على تحويل الجات الى منظمة عالمية متعددة الاطراف تسعى الى تحقيق أهداف أوسع وتتمتع بسلطات وصلاحيات أكبر من تلك الاتفاقية ويعدّ أنشاء هذه المنظمة نقطة انطلاق في العلاقات التجارية الدولية ، وبأنشاء هذه المنظمة اكتملت أضلاع المثلث للنظام الاقتصادي الدولي لتصبح هذه المنظمة الضلع الثالث بعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

وتعرف منظمة التجارة العالمية بأنها " احدى المنظمات الدولية التي تم أنشاؤها في عام 1994 عبر اتفاقية ومعاهدة تأسيسية تلتزم الدول المنضمة اليها بمجموعة من قواعد العمل في مجال التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية وتمتد هذه القواعد لتشمل السياسات الداخلية المؤثرة في التجارة العالمية وتعدّ هذه المنظمة الوريث القانوني لاتفاقيات الجات ".

كما أن هذه المنظمة عبارة عن محكمة دولية يتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين الدول الاعضاء وتشكل أطارا للإشراف على تجارة السلع (باستثناء البترول) والمقدرة بحوالي 90% من جملة التجارة العالمية وبذلك تكون هذه المنظمة بمثابة الاساس القانوني والمؤسساتي لمنظومة التجارة المتعددة الاطراف وهي توفر الالتزامات التعاقدية الرئيسية التي تحدد كيفية صياغة وتطبيق اللوائح وتشريعات التجارة الداخلية للدول الاعضاء ، كما ينطوي على هذه المنظمة تطوير العلاقات التجارية بين الدول من خلال الحوار الجماعي والمفاوضات والتحكيم .

ويمكن القول أن أهم مايميز منظمة التجارة العالمية (**W.T.O**) عن الجات ((**GATT** هو الاتي :

- أن مهمة المنظمة الاشراف على تنفيذ القوانين المتعلقة بالقضايا التجارية بطريقة اكثر شمولية مما كانت عليه في أتفاقية الجات التي تُعنى اساساً بالسلع الزراعية فقط

- أن المنظمة لها صفة الاستمرارية بصفتها منظمة دولية تقوم على اسس قانونية ملزمة للدول الاعضاء بموجب اقرارهم وتوقيعهم على عضوية المنظمة ، في حين أن الجات طبقت على انها مرحلية واطارٌ مؤقت

WPS Office

- أن منظمة التجارة العالمية تعد منظمة دولية حقيقية من الناحية القانونية ، في حين لم تكن الجات سوى مجموعة من المبادئ والاجراءات القصد منها تنظيم المعاملات التجارية الدولية

- المنظمة تتكون من أعضاء ، في حين تقوم الجات على عقد اتفاقيات بين الدول كونهم اطرافاً متعاقدة على اساس طوعي غير ملزم وليس كونهم أعضاء .

- تمارس المنظمة صلاحيات اقوى في فض النزاعات من حيث الفاعلية والسرعة والالتزام مقارنة بالوسائل التي كانت تتبعها الجات كما أن المنظمة تملك القدرة على فرض عقوبات كانت تعجز الجات عن فرضها .

الهيكل الأساسي لمنظمة التجارة العالمي:

يتكون الهيكل الاساسي لمنظمة التجارة العالمية من عدد من الاجهزة التي تعكس الاهداف والوظائف والمهام التي أنشِئت من اجلها المنظمة والشكل التالي يوضح ذلك :

الهيكل الاساسي لـ **W.T.O**.

المؤتمر الوزاري

وفيما يأتي شرح لتلك الأجهزة :

1- المؤتمر الوزاري (المجلس الوزاري) : شملت المنظمة أكثر من آلية للعمل إلا أن أكثر هذه الآليات فاعلية هي آلية المؤتمر الوزاري لذا نجد أنه يحظى بكثير من الاهتمام من قِبل الدول كافة

2- المجلس العام : ويتكون من ممثلين من الدول الأعضاء كافة

3. جهاز تسوية المنازعات : وهو أحد الأجهزة الرئيسية التي تشمل ولايته كافة مجالات السلع والخدمات والملكية الفكرية بشكل متكامل .

4. آلية مواجهة السياسات التجارية : أي كيفية مراجعة السياسات التجارية الدولية للدول الأعضاء

WPS Office

5. المجالس النوعية بالمنظمة : وهي مجلس لشؤون تجارة البضائع ومجلس لشؤون تجارة الخدمات ومجلس لشؤون جوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية .

6. أمانة المنظمة : وهي هيئة داخل المنظمة يقوم المدير العام للمنظمة بتعيين موظفيها وتحديد واجباتهم وشروط خدمتهم على وفق الأنظمة التي يعتمدها المجلس الوزاري .

مبررات أنشاء منظمة التجارة العالمية :

1. الازمات التي واجهها الاقتصاد الرأسمالي في الثمانينات وانتشار موجات الحمائية التي هددت بنشوب حرب تجارية بين تلك الدول .

2. نظراً لتعقد المسائل الاقتصادية وتشابكها على مختلف الاصعدة لدرجة تمس كافة جوانب الحياة في الدول المختلفة بشكل عام .

3. نتيجة التسارع والتكثيف لعملية التدويل ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات .

4. اتفاقية الجات في صورتها الاصلية وهيكلها واوضاعها لم تكن تزيد عن كونها اتفاقيه دولية لتحرير التجارة .

5. تتجاوز القضايا الجديدة للتجارة الدولية وتتعرض لا حكام القوانين الداخلية للدول .

6. ضرورة أيجاد آلية لفض النزاعات المتزايدة عالمياً .

7. الرغبة في استكمال الركن الثالث من أركان النظام الدولي .

مهام وأهداف منظمة التجارة العالمية :

- تسهل المنظمة تنفيذ وإدارة اعمال هذه الاتفاقية التجارية متعددة الاطراف .
- توفر المنظمة محفلاً للتفاوض فيما بين اعضائها بشأن العلاقات التجارية .
- تدير المنظمة آلية لمراجعة السياسات التجارية للدول الاعضاء .
- الوصول الى هدف تحقيق أكبر قدر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية .
- الاشراف على التبادل التجاري بين الدول الاعضاء .

WPS Office

شروط وآليات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية :

تختلف شروط انضمام كل دولة عن الاخرى وذلك حسب ظروف الانضمام والمفاوضات المصاحبة لها فهي بالأساس عملية تفاوض بين الدولة الراغبة بالانضمام والاعضاء الاخرين في المنظمة فقد يتعين على الدولة الراغبة بالانضمام قبول التزامات قد تتجاوز الالتزامات التي قبلها الاعضاء الاصليون (السابقين بالانضمام) سواءً من ناحية عدم التمتع بالحقوق الممنوحة للأعضاء مثل الفترات الانتقالية (التي تمنح للبلدان التي تطلب الانضمام الى **w.t.o** لمعرفة استعداد تلك البلدان لتحمل جميع الالتزامات التي تفرضها المنظمة) أو القبول بمستويات أعلى من التنازلات والالتزامات بشأن السلع والخدمات وعموماً هنالك عدد من الشروط التي يجب توفرها في الدول الراغبة في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وهي :

1. تقديم تنازلات للتعريفات الكمركية
2. تقديم التزامات في الخدمات
3. الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية

WPS Office

خلاصة

تعتبر نهاية القرن العشرين منعطفا تاريخيا تميز باستكمال حلقات النظام الاقتصادي العالمي مع قيام منظمة التجارة العالمية بعد جولات عديدة امتدت من عام 1947 إلى عام 1994 عقدت خلالها ثماني جولات في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (**GATT**)، كان آخرها جولة الأورغواي التي دامت ثماني سنوات من عام 1986 حتى عام 1994 وأثمرت ميلاد منظمة التجارة العالمية.

وفي إطار هذه المنظمة والمفاوضات التي سبقتها، توسعت العلاقات التجارية الدولية وتشابكت منظومة الاقتصاد العالمي نتيجة لإزالة الحواجز الجمركية والجغرافية أمام حركة السلع والخدمات بين الدول وزيادة تدفق رؤوس الأموال وتبني غالبية الدول النامية لبرامج الإصلاح والتكييف الهيكلي والاعتماد على قوى السوق وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، مما دفع بالاقتصاد العالمي نحو العولمة والاندماج.